



PROVISIONAL
A/39/PV.60
20 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس:
(غواتيمالا)	السيد فيخاردو مالدونادو (نائب الرئيس)	م:

— الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين [٢٨]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64356/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠ .

البند ٢٨ من جدول الأعمال

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

(أ) تقرير الأمين العام (S/16754 - A/39/513)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.11)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/39/649)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح اقبال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند غدا الساعة ١٢ / ٠٠ . لا أسمع أية معارضة .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الممثلين الراضين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم في القائمة في أسرع وقت ممكن . اعطي الكلمة لممثل باكستان ، الذي يريد تقديم مشروع القرار A/39/L.11 .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة اليوم قضية افغانستان . لقد نجم هذا الصراع ، الذي دام خمسة أعوام ، عن التدخل العسكري السوفياتي في بلد اسلامي غير منحاظ تدخلا حربا البلد وظل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقد شهد العام الماضي تصعيدا للعنف في غمار الحملة الرامية الى التغلب على المقاومة الباسلة للشعب الافغاني وكفاحه لاستعادة حريته وكرامته . ومع ذلك ، فان روح الشعب الافغاني لم تقهر ، وشجاعته لم تضعف ومقاومته لم تتزعزع في وجه خصم ذي قوة ماحقة .

ولا يزال الأمل معقودا على مبادرة الأمين العام بشأن التوصل الى تسوية سياسية للقضية الافغانية ، واحتمال أن يؤدي اللجوء الى الدبلوماسية والتذرع بالصبر والتمسك بالمبادئ المعترف بها الى وضع حد للمأساة الافغانية بما يمكن الشعب الافغاني من استعادة حريته وصنع مصيره .

لقد تركت خمس سنوات من التدخل العسكري الأجنبي في افغانستان آثارا خطيرة ، على الصعيد العالمي وعلى صعيد اقليمنا الممزق . والآثار المباشرة لهذا التدخل واضحة في تعميق عدم الثقة وزيادة التوتر بين القوتين العظميين الرئيسيتين ، مما أفضى الى انتكاس عملية الانفراج وتجميد العلاقات بين الشرق والغرب وتصعيد سباق التسلح . فالتكلفة التي تحملها العالم من جراء هذه المغامرة العسكرية لا تحصى . وفي فترة من التكافل العالمي المتزايد ، تصبح امكانية تحقيق كسب دائم لأى من القوتين العظميين الرئيسيتين باستخدام الوسائل العسكرية مسألة مشكوكا فيها وأسلوبا تخطاه الزمن ، وغير واقعي وفاشل ، لأن ما يترتب عليه من اضمحلال المصداقية وفقدان الهيبة والنفوذ يفوق بصورة عامة اية مكاسب ظاهرية ، أو يبطل تلك المكاسب بما تبذله القوة العظمى الرئيسية الاخرى من جهود لاستعادة التوازن الذي ترى أنه قد اختل . وهناك أثر أبعد مدى ، وان لم يكن ملموسا بنفس القدر ، لهذا التدخل العسكري ألا وهو أثره على الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم . فايما ن تلك الدول بالنظام العالمي الذي يبنى على مبادئ ميثاق الامم المتحدة كضامن لصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها يتزعزع وهي تشهد التطبيق المستهين بكل القيم لمبدأ " القوة هي الحق " .

ان فقدان دولة صغيرة غير منحازة لحريرتها نتيجة لتدخل واحتلال عسكريين داما خمس سنوات من جانب جارتها القوية لا يشكل انتهاكا للميثاق فسحب ، بل وبشكل سابقة خطيرة قد تتكرر في أماكن أخرى من العالم . فهذه المغامرات تميل الى تحريك نزعات شريرة وسلسلة مشؤومة من الاحداث ، وما لم نواجهها بحزم ونردها على اعقابها ، ستضمحل هيبة الامم المتحدة ، مما يولد شعورا عميقا بالافتقار الى الأمن فيما بين الدول الصغيرة ، ويضطرها الى السعي لطلب الحماية من الدول القوية . وسيوسع هذا من نطاق ومدى الصراع على الصعيد العالمي ، مما يؤدي الى تفاقم الاستقطاب ويهدد أمن جميع الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة .

لقد أدى التدخل العسكري الاجنبي في افغانستان الى زيادة الخطر في

منطقتنا بأكملها زيادة خطيرة ، إذ حولها الى حلبة للصراع والتناحر على صعيد دولي . ونظرا للحساسية الاستراتيجية للمنطقة ، فإن اقحامها في أى صراع كهذا سيكون تطورا مفاجعا . ولذلك ، فإن الاحترام الكامل لاستقلال بلدان هذه المنطقة ولوضعها غير المنحاز ، أمر لا غنى عنه لصيانة السلم والاستقرار العالميين .

وإدراكا من المجتمع الدولي لهذه العواقب الوخيمة ، أعلن بحزم ووضوح أنه ضد التدخل الاجنبي في افغانستان ، وأعرب عن التضامن مع كفاح الشعب الافغاني دفاعا عن استقلال بلده . فعاما بعد عام ، يعتمد المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية من افغانستان وتحث على التوصل الى تسوية تمكن الشعب الافغاني من أن يختار شكل حكومته ونظامه الاجتماعي والاقتصادي بنفسه دون أى تدخل أو قسر من الخارج .

وتوفر مبادرة الامين العام أفضل أمل في سعي المجتمع الدولي الى حل سياسي عادل للمشكلة الافغانية . واني اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر الصادق للأمين العام وممثله الخاص السيد ديبغو كورد وفيز ، على جهودهما الصبورة ، التي لا تعرف الكلل ، لتعزيز عملية التفاوض وادخال الاطراف المعنية في مناقشات مفيدة بشأن تسوية تتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

فالتزامها الثابت بالسعي الى تحقيق هذا الهدف جدير بالثناء ، خاصة بالنظر الى تعقد المسائل الداخلة في الموضوع .

وقد ظل الأمين العام وممثله الشخصي جاهدين لأكثر من عامين ، كما هو وارد في تقاريره الى الجمعية العامة في دوراتها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، في التوصل الى صيغة تسوية شاملة تنبني على أربعة عناصر مترابطة وهي : انسحاب القوات الاجنبية وعدم التدخل وتوفير الضمانات الدولية بعدم التدخل وعودة اللاجئين الى ديارهم . وقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير (A/39/513) الى التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بمجموعة من التفاهات في محاولة للتوصل الى تسوية ، وأشار في هذا السياق الى صكوك ممكنة يتعين اعدادها . كما اشار التقرير ايضا الى القرار الصادر في الجولة الثالثة من محادثات جنيف والخاص باستئناف المناقشات غير المباشرة بشأن افغانستان في شهر شباط/فبراير المقبل .

وتتطلع باكستان الى الجولة القادمة من المناقشات بشأن افغانستان بنفس الروح البناءة والايجابية التي ابدتها في الجولة الثالثة . وليكن الأمين العام وممثله الشخصي على ثقة من ان بوسعهما الاعتماد مرة أخرى على تعاون باكستان الكامل من أجل احراز تقدم صوب ايجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة الافغانية .

ومن الضروري ايضا بالنسبة لجميع الأطراف المعنية أن تعترف بأن السلم والاستقرار في المنطقة وهيبة الامم المتحدة تتركز على التوصل الى نتيجة سريعة وناجحة من خلال المفاوضات . وبغية كفاية اتسام هذه العملية بالعدل والانصاف ، يتحتم صون الطابع المتكامل للتسوية الشاملة فيما يتعلق بالعناصر الاربعة التي تتألف منها هذه التسوية . وينبغي ان تتضمن التسوية الشاملة بوجه خاص اطارا زمنيا لانسحاب القوات الاجنبية من افغانستان وهو الموضوع الرئيسي الذي بدونه تفتقر التسوية الى المصدقية ولن يتسنى وضعها في صيغتها النهائية أو تنفيذها . كما أنه من الضروري ان تكون الجولة التالية من المحادثات المزمع اجراؤها في شباط/فبراير جولة مثمرة تسهم بشكل حاسم في وضع اللمسات الاخيرة على التسوية الشاملة .

وتعتبر باكستان أن التسوية السياسية العادلة لمسألة افغانستان أمر حتمي . وقد تبدى هذا الرأى الهام في قبولنا لنمط المحادثات " عن كئب " الذى اقترح قسى شهر نيسان /ابريل الماضى وتجسد في النهج الايجابى الذى انتهجناه في محادثات جنيف في آب /اغسطس الماضى . ويقوم هذا الموقف الايجابى من جانبنا والتزامنا ضبط النفس ازاء الانتهاكات الخطيرة التى تعرضت لها حد ودنا مؤخرا من جانب افغانستان شاهدا على حرية مقصدنا .

فباكستان حريصة على احراز التقدم صوب التسوية الشاملة ، وهي على استعداد للتعاون مع الامين العام في ازالة أية صعوبات تتصل بالتزاماتها المترتبة على التسوية الشاملة . لكنى أود أن اضيف انه لا يمكن لأحد أن يتوقع من باكستان أو الأمم المتحدة قبول اية تسوية تقصر دون معالجة لب القضية الافغانية وهو في رأى المجتمع الدولى وجود القوات الأجنبية في افغانستان .

فأى تسوية سياسية معقولة ينبغي أن تنبني على الاعتراف بالحالة التى نشأت داخل افغانستان من جراء التدخل العسكرى الأجنبى في ذلك البلد . ان المحاولات الرامية الى القاء اللوم على عاتق باكستان باختلاق اتهامات التدخل الخارجى ليست الا وسيلة لعرقلة السعي لايجاد تسوية سياسية واعادة السلم والأوضاع الطبيعية الى ذلك البلد .

يتجلى الطابع الوطنى الذى تتسم به اساسا المقاومة الافغانية والذى يشمل الأمة بأسرها في حقيقة أن تلك المقاومة تنتشر في جميع ارجاء البلاد ، فخلال العام الماضى ، ازدادت العمليات العسكرية كثافة في مناطق كوادى بانجشير الواقع شمال كابول بعيدا عن حدود باكستان ، وفي مناطق أخرى داخل العمق الافغانى . وشمة تقارير تفيد بتزايد عدد القوات السوفياتية التى يجرى نشرها في غمار هذه العمليات نتيجة لاستمرار فشل سلطات كابول في توحيد صفوف الجيش الافغانى . وتتمتع المقاومة خارج افغانستان بتأييد اجماعى من جانب الافغان المنفيين الذين اجتمعت كلمتهم على رفض الاحتلال العسكرى الاجنبى لبلادهم .

ويشهد الدمار الشامل الناجم عن الصراع داخل افغانستان الذي تعترف به سلطات كابول ذاتها بمدى اتساع نطاق المقاومة وضراوتها وقوة الشعور الوطني المناهض للتدخل الاجنبي والنظام الذي فرضه ذلك التدخل على شعب افغانستان .
وشمة دليل آخر على ضراوة الكفاح يكمن في نزوح اللاجئين الافغان بأعداد كبيرة . وقد اضطروا الى التماس المأوى في البلدان المجاورين باكستان وايران . ان الناس لا يتحركون ديارهم دون سبب قهري ولا يبذلون ارواحهم من أجل قضية تافهة . ومن الواضح ان ما نحن بصدده هو استقلال افغانستان وشرفها وعزتها الوطنيّة وتراثها الثقافي وقيمها الروحية التي يناضل الشعب الافغاني للذود عنها انطلاقاً من تقاليد العريقة كأمة حرة وشامخة .

طوال ما يقرب من خمسة أعوام ، ظل أكثر من مائة الف جندي سوفياتي يحاولون اخضاع السكان الافغان . وأيا كان تفسير المرء لأحكام ميثاق الامم المتحدة ، ليس هناك ما يجيز استخدام قوات اجنبية في غمار صراع داخلي ناشب بين ابناء شعب واحد ، على سبيل التدخل العمد .

ان الشقاء الانساني والمعاناة التي لا توصف نتيجة لأزمة افغانستان يتخذان ابعاداً مذهلة . فهناك تقارير عن استشراء المجاعة نتيجة تدبير القرى وتشريد السكان والعمليات العسكرية التي لا تتوقف . فكل افغاني من أربعة افغان بات لاجئاً ، وقد وصل عدد اللاجئين الافغان في باكستان وحدها الى ما يربو على ٣ ملايين لاجئ ، وهو ما يعتبر اكبر تركيز للاجئين في العالم بأسره . وهذا العدد الذي لم يسبق له مثيل من شأنه ان يرهق موارد أي بلد حتى وان كان من اغنى بلدان العالم . وهو ، في حالة باكستان ، يفرض عبثاً مبهظاً على اقتصادنا النامي ومواردنا المحدودة .

ونحن نود أن نعرب عن امتناننا للبلدان الصديقة والوكالات الدولية ، لاسيما مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لاسهامها بما يقرب من نصف تكاليف اعاشة اللاجئين الافغان ، وبالرغم من ذلك لا تكاد الموارد المتاحة تكفي لاعالة هذه الجموع

النازحة . والطريق الاساسي الذي يتيح تخفيف حدة المحنة التي يعانيها اللاجئون هو ايجاد تسوية تمكن هؤلاء التعساء ومعظمهم من النساء والاطفال والمسنين من العودة الى ديارهم .

بيد أن ذلك ليس السبب الوحيد الذي دفع باكستان الى السعي باخلاص لاجاد تسوية سياسية لمسألة افغانستان . فنحن قلقون على أمننا وأمن المنطقة .

ومنذ وقت طويل ، تكررت انتهاكات أفغانستان للمجال الجوي والاقليمي الباكستاني : وخلال الأشهر القليلة الماضية ، تصاعدت الهجمات الوحشية بصورة خطيرة من حيث تواترها وتكثيفها . وأدى القصف من الجو ومن الأرض من الجانب الأفغاني الى خسائر فادحة فسي الأرواح والممتلكات ، وبالفعل ، أزهق ما يقرب من مائة من الأرواح البريئة في الأشهر الثلاثة الماضية .

وقد أبلغت حكومة باكستان الأمين العام بذلك التطور الخطير ، ومن خلاله ، نهبت المجتمع الدولي الى العواقب الوخيمة لأعمال العدوان المذكورة . وقد تحلت باكستان بقدر كبير من ضبط النفس ازاء تلك الاستفزازات وامتنعت عن اتخاذ تدابير انتقامية . ونأمل أن يساعد تضامن العديد من الدول الأعضاء الصديقة معنا ، وهو ما نقدره تقديرا كبيرا ، والاهتمام الدولي بتلك الحوادث الذي ظل مدويا وواضحا ، على وضع نهاية فورية لهـذه الحالة التي لا يمكن قبولها . بيد أنه اذا استمرت الانتهاكات السافرة لأراضيـنا ومجالنا الجوي ، لن يكون أمامنا إلا الدفاع عن سلامتنا الاقليمية بكل قوتنا ومواردنا وعزمنا .

اننا ننشد السلم والاستقرار لمنطقتنا ، وبالتالي نحاول دائما تلمس السبل لتسوية القضية الأفغانية . ونحن مدركون تمام الادراك للحقائق الجغرافية السياسية وما تقتضيه علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان في المنطقة بما فيها الاتحاد السوفياتي . فباكستان تود أن تكون علاقاتها بالاتحاد السوفياتي وتديه ، وستبذل قصارى جهدها لتطوير وتدعيم تلك العلاقات . إلا أنه من المديهي أن تلك العلاقات لن تقوم وتتوطد إلا على أساس من مبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي .

خلال السنوات الخمس الماضية ، اعترضت الأغلبية العظمى من بلدان المجتمع الدولي على التدخل السوفياتي في أفغانستان . ولن يستتب السلم في أفغانستان وترفع المظالم التي يعاني منها شعب أفغانستان عن كاهله إلا بقبول المطلب العالمي بالانسحاب . وقد وردت المطالبة بالانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان مرة أخرى في مشروع القرار A/39/L.11 المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " الذي أقدمه الآن بالنيابة عن البلدان الـ ٦٦ المشاركة في تقديمه وهي : الأردن ، الامارات

العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، بروني دارالسلام ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تونس ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جيبوتي ، دومينيكا ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، فيجي ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، هندوراس .

ويمثل مشروع هذا القرار تماما من حيث مضمونه وفحواه ، القرار ٢٩/٣٨ الذي

اعتمده الجمعية العامة منذ عام ماضى ، ويتميز بمنهج بناء . فهو لا يخوض في أمور جدلية ولا ينحي باللائمة على أحد أو يحاول اتهام أحد ، بل يضع الخطوط العريضة للمبادئ التي لا يمكن الاختلاف عليها من أجل تسوية القضية الأفغانية وأعني بها انسحاب القوات الأجنبية فوراً من أفغانستان ، والمحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، وحق الشعب الأفغاني في أن يقرر بنفسه نظام حكمه ويختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أنشطة هدامة أو قسر أو تقييد من أى نوع ، وإيجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة طوعاً أو سراً بإرهم بأمان وكرامة .

ويعالج مشروع القرار الجوانب السياسية والانسانية للمسألة الأفغانية . فعلى

الصعيد السياسي ، يكرر دعوة الجمعية العامة بانسحاب القوات الأجنبية فوراً ، وتمشيا مع مبادئ الميثاق ، يؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في أن يقرر مستقبله بحرية .

وفيما يخص الجانب الانساني من المشكلة ، يذهب مشروع القرار الى لب الموضوع حيث

يطالب بإيجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة طوعاً الى ديارهم بأمان وكرامة . ويجدد نداء الجمعية العامة لجميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية بمواصلة تقديم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان .

ومما لا يقل عن ذلك أهمية ، التأييد الذي يعبر عنه مشروع القرار لجهود الأمين العام

وصفة خاصة لعملية التفاوض التي يديرها سعياً وراء إيجاد حل شامل للمشكلة . ويأخذ مشروع

علما بصورة ملائمة بتقرير الأمين العام ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده حتى تتكامل العملية الدبلوماسية التي يادربها بالنجاح في بلوغ الهدف المنشود لتسوية شاملة .
وتعتبر مقررات الأمم المتحدة الصوت القوي للمجتمع الدولي ولا يمكن لأي بلد كبير أو صغير أن يتجاهلها . ومن ثم ، ينبغي للجمعية العامة أن تواصل ممارسة ضغطها المعنوي لصالح اجراء تسوية مبكرة للمشكلة الأفغانية من خلال ابداء تأييدها الكامل لمشروع القرار بشأن أفغانستان .

وسيكون التصويت الايجابي من أجل انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان والدفاع عن حق الشعب الأفغاني في السيطرة على مصيره تصويتا ايجابيا في الوقت ذاته فسي جانب عدم جواز استخدام القوة ضد سيادة واستقلال البلدان الصغيرة المعرضة للخطر .
وتصويتا ايجابيا بحق لصالح التمسك بمبادئ الميثاق وتعزيز السلم والأمن الدوليين .
ونأمل أن يلقى مشروع القرار A/39/L.21 - أسوة بالقرارات المعاطلة السابقة - تأييدا ساحقا من الجمعية العامة تأكيدا لتصميمها على التوصل الى تسوية للقضية الأفغانية بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة . فمن المتعين حل المشكلة الأفغانية بسرعة وبطريقة سلمية حتى يتسنى وضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب الأفغاني ، وتتبدد المخاوف وضروب القسوة السائدة في منطقتنا ، ويقضي على المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجسّر الجمعية مرة أخرى الى مناقشة بند ما كان ينبغي ادراجه على جدول أعمالها أصلا . فكما ذكرنا في الماضي ، تمنع المادة ٢ ، الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة من النظر في أي موضوع يخص سيادة دولة عضو . ولهذا فان الاجراء الحالي يعد انتهاكا سافرا للميثاق . وتدخلا صريحا في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وعلى مدى الأعوام التي نوقشت فيها مسألة أفغانستان المزعومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تكشف بوضوح نوايا مدبري ذلك العمل الذي لا داعي له ، وأعني بهم امبريالية الولايات المتحدة ، وهيمنة الصين ، وباكستان والدوائر الرجعية الأخرى . وفي محاولة لاخفاء عدائهم تجاه الثورة الديمقراطية الوطنية ، التي توجت بالنصر في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٨ في أفغانستان ، يسوق أعداء بلدنا حججا واهية . وقد ظلوا طوال الأعوام الماضية يذرفون دموع التماسيح الغزيرة على أمل اقناع الجمعية العامة بأنهم يهتمون اهتماما حقيقيا باستقلال وسيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية ، وانهم لهذا السبب يعتبرون وجود " القوات الأجنبية " في أفغانستان عاقبا يحول دون ممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير . وهم يريدون أن تصدق الجمعية أنهم يعملون حقا للاعداد لتلك الظروف التي تؤدي الى انسحاب تلك القوات . وقد أبلغوا الجمعية أنهم يؤمنون بالحل السياسي للمشكلات وانهم قد انخرطوا فعلا في مفاوضات صادقة لتحقيق ذلك الغرض . وطلبوا من الجمعية أن تبحث الموقف حول أفغانستان منذ ٢٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ فحسب . والآ تشغل نفسها بما حدث قبل ذلك التاريخ ، ولا سيما خلال الفترة التي بدأت بانتصار ثورة نيسان /ابريل ١٩٧٨ . وتستهدف محاولتهم التناسي وجعل الآخرين ينسون تعاقب الأحداث الذي سبق يوم ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٩ ، بينما الحقيقة أن الموقف الحالي حول أفغانستان نتيجة مؤامرات تعود الى البداية الأولى لثورة نيسان /ابريل .

وتخدم القصة التي اخترعوها المنطق الذي يكررون على أساسه نفس الدعاية البالية المطلة كل عام في هذه الجمعية . فهم يتجنبون تماما أي مناقشة للحق المشروع لكل دولة في الدفاع عن نفسها وحقها في اتخاذ تدابير فردية وجماعية من أجل الدفاع عن نفسها .

وقد لجأوا من سبيل تحقيق ذلك الى اضافة مزيد من الابهام عن الموقف والى تزييف الواقع دون قيود وتشويه الحقائق الثابتة . ورغم أن الحجج الواهية التي سميت معروفة جيداً ولا تحتاج الى التذكير بها من جديد ، إلا أننا سنشير اليها مع ذلك لكي ندحضها .

فعملاً على تصوير الحرب الامبريالية الرجعية الرامية الى بسط الهيمنة غير المعلنة على أفغانستان بوصفها مقاومة وطنية تلقائية ، يؤكدون أنه لا يوجد أى عدوان أجنبي طس أفغانستان أو تهديد موجه اليها يستدعي طلب المساعدة العسكرية من الخارج .

وسوف أتناول تلك المزاعم التي يصرون عليها لكي أثبت أن ما تدعون أنه الحقيقة هو العكس تماما : أى مجرد افتراءات وأكاذيب واختلاقات .

لم تبدأ المشاكل المحيطة بأفغانستان يوم ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . فقد قام شعب أفغانستان بقيادة حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان وبمساعدة قوات المسلحة الباسلة بثورة ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ الطافرة . وكانت تلك الثورة محصلة للتطور التاريخي المنطقي الذى تحكمه القوانين للظروف الذاتية والموضوعية للمجتمع الأفغاني وهي نتيجة التفاعل بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية الاجتماعية في تلك الفترة من تاريخنا .

وقد استندت الثورة الى المطامح القديمة للشعب الأفغاني ونضاله وقوى طليعت السياسة من أجل احداث تحولات جذرية عميقة في المجتمع الأفغاني . وقد استرشدت الثورة بالمبادئ الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والعدالة التي يصبو اليها الجميع . وأدى نضج الظروف الثورية الى اشتعال الثورة التي قوبلت بالترحيب الحار والتأييد من الغالبية الساحقة للشعب الأفغاني . وسرعان ما اعترفت جميع دول العالم بالنظام الثوري بما فيها باكستان وغيرها من الدول المجاورة

ولكن من ناحية أخرى ، نجد أن قوى الامبريالية والهيمنة والرجعية التي خسرت أطمعها في دفع أفغانستان الى الدوران في فلكها السياسي والعسكري والاستراتيجي ضاقت من جهودها الشائنة لتخريب الثورة عن طريق مختلف أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لبلدى . ومن المؤكد أن تلك القوى لم تضيع أية فرصة في العاضى أيضا لحماية المؤسسات الاجرامية ضد أفغانستان .

وقد كتب ليون بولاند سفير الولايات المتحدة السابق في أفغانستان وظاهر أمين الاستاذ بإدارة العلاقات الدولية في جامعة القائد الأعظم في اسلام آباد بباكستان كما كتبت مصادر مطلعة أخرى كثيرة غيرهما المقالات التفصيلية التي تكشف عن أعمال التخريب السافر التي كانت ترتكها الولايات المتحدة الى ما قبل الثورة .

كما كتبت مجلة " كاونترسباي " (الجاسوس الضد) الأمريكية في عدد أيلول /سبتمبر- تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ تقول :

" كان التخطيط لتشكيل مجموعات من المتمردين القليلين في بداية الخمسينات وتشكيل قوة تعمد مكونة من . . . ه عضو فعلا في بداية السبعينات، بمثابة خطوة صغيرة فحسب من جانب الولايات المتحدة وباكستان وحلفائهما لدعم التمرد الاسلامي ضد حزب الشعب الديمقراطي منذ عام ١٩٧٨ حتى الوقت الحاضر " .

وفي ظل تلك الخلفية ، شنت وكالات مخابرات الولايات المتحدة وباكستان وحلفائهما حملة جديدة لتنظيم قواتها الاحتياطية داخل وخارج أفغانستان .

وعندما تولى حزب الشعب الديمقراطي السلطة شرع باخلاص وعزم في تنفيذ جميع الوعود التي قطعها على نفسه أمام الشعب في برنامجه .

ولا ينبغي أن يدهش أحد لأن الاصلاحات الديمقراطية التي نفذت في اطار الخطط الاجتماعية والاقتصادية لاجداث التغييرات المرجوة لم تجد قبولا لدى عناصر في المجتمع الأفغاني كانت ستفقد جانبها من الامتيازات التي جعلت منها الطبقة المتسيدة على غيرها . وكان من الواضح أن عدم تقبل تلك العناصر للاصلاحات التي أشرت اليها أدى الى مقاومة بعض أعضاء تلك الطبقة لتنفيذ الاصلاحات .

ويبرهن تعاقب الأحداث على أن بعض العناصر التي جرّدت من امتيازاتها غادرت البلاد ولجأت الى باكستان وايران . وعندئذ ضاعفت الدوائر الامبريالية والرجعية والدوائر الرامية الى فرض الهيمنة ، وعلى رأسها جميعا الولايات المتحدة ، جهودها التخريبية ضد أفغانستان . وأتاح وجود المهاريين من أفغانستان الذين ظلت لديهم رغبة قوية في اعادة

أفغانستان من جديد الى النظام القديم ، امكانية جاءت في أوانها لدعم العطيات السريسة التي يقوم بها أعداء شعبنا وبلدنا وثورتنا .
وقد ذكر معهد لندن " لدراسات الصراع " في دوريته " دراسات الصراع " في عدد ١٦١ ، في هذا العدد :

" وسرعان ما برزت بشاور عبر الحدود في باكستان كمركز رئيسي يلجأ اليه كثير من الأفغانيين المعارضين لحزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان . ومنذ عام ١٩٧٥ تشكلت فعلا فرقة صغيرة من الأصوليين الأفغان الذين انتهزوا الفرصة كي ينصبوا أنفسهم زعماء للمقاومة الأفغانية من المنفى . . . وبرز الزعماء الأصوليون في المنفى كرويساء أقوياء لمجموعات صغيرة جيدة التنظيم تقاتل بنشاط ، وتمسك جماعات المقاومة في الداخل بكميات محدودة من الأسلحة الخفيفة . ويتلقى الأصوليون الأفغان المساعدات المالية من المتعاطفين معهم في باكستان في نطاق هدفهم وهو اسقاط حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان " .

أما طاهر أمين وهو أستاذ في جامعة القائد الأعظم في باكستان ، فقد ذكر في مقال له نشر في نيسان /ابريل ١٩٨٤ في المجلة الأكاديمية الأمريكية " آشيان سيرفاي " أن تلك الجماعة " كونت فعلا بحلول عام ١٩٧٨ كادرات مدربة ومسلحة تسليحا جيدا " وأن " مباركة حكومة باكستان المستترة لها في وقت مبكر ودعم الجماعات الاسلامية في باكستان العادي والمعنوي لها علنا كان رصيذا كبيرا لها " .

نشرت ادارة العلاقات الدولية بالجامعة الوطنية الاسترالية ، بكانبيرا ، كتابا
عنوانه " اللاجئون : أربع دراسات حالة سياسية " ، ويتضمن الكتاب مقالا لبيفرلي ميكل
عنوانه " الامساك بالنمر من ذيله ؛ باكستان واللاجئون الأفغان " ورد فيه ما يلي :
" خلال الأسابيع الستة لثورة نيسان ١٩٧٨ أنشئت أول منظمة من
منظمات الثورة المضادة باسم " جبهة التحرير الوطنية الافغانية " في بشاور
وعقد قادة المتمردين الأفغان مؤتمرا صحفيا طالبوا فيه بالتأييد ، لا في بشاور
وحدها ، بل وفي اسلام آباد ولاهور أيضا وقد واصلوا القيام بأعمال
التنظيم والدعاية داخل الأراضي الباكستانية دون أن يتعرض لهم أحد .
وفي معرض الاشارة الى تعدد وتنوع مجموعات الثورة المضادة الأفغانية في بشاور ،
ذكر تقرير للجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى انه " شكلت ست
مجموعات على الأقل لمعارضة . . . حكومة تراقي " ، وان ذلك كله حدث قبل أن تدعى الى
أفغانستان فصائل سوفياتية محدودة بوقت طويل .
وبلا تضييع للوقت شكلت مجموعات صغيرة من المخربين المسلحين من الخدم المواليين
للأسياد السابقين وزعماء القبائل ، وتسلمت الى القرى الأفغانية الواقعة في مناطق الحدود .
وكان الهدف من هذه الجماعات في أول الأمر نشر الأكانذيب الطفلة والشائعات المزيفة بين
سكان تلك القرى عن طبيعة الحكومة الثورية الجديدة . الا أن تلك المجموعات ما لبثت أن
تحولت الى أداة لتخويف السكان المحليين ودفعهم الى مقاومة الاصلاحات الثورية واجبارهم
في نهاية الأمر على ترك قراهم واللجوء ، أساسا ، الى باكستان . والهدف الواضح لهذه
الاستراتيجية انتزاع القرويين من ديارهم لزيادة عدد اللاجئين الذين يمكن تجنيدهم في
صفوف الثورة المضادة . وبمجرد ازاحة الأفغان النازحين من قراهم ومدنهم وتحديدهم
اقامتهم فيما يسمى بمخيمات اللاجئين التي تفرض عليهم فيها حراسة مشددة ، ويصبح
اعتمادهم كاملا على ما يقدم لهم من الطعام وسائر ضروريات الحياة التي توزعها باكستان
عن طريق مجموعات الثورة المضادة ، يصبح أولئك الأفغان المشردين أكثر استجابة بطبيعة
الحال للضغط والتخويف اللذين يتعرضون لهما .

وقد ذكرت وسائل الاعلام الدولية على نطاق واسع ، كما ذكرت مصادر مسؤولة في الأمم المتحدة ان ما يسمى بمساعدة اللاجئين بات عاملا أساسيا في اجبار الأسر اللاجئة على انضمام الى واحدة أو أخرى من منظمات الثورة المضادة الأفغانية العديدة شـهـبه الدينية التي شكلت في باكستان قبل الثورة وبعدها .

وقد وصف بيغولي ميل ، بالجامعة الوطنية الاسترالية ، الطريقة التي انتهجتها منظمات الثورة المضادة في تجنيد السكان الأفغان النازحين في صفوفها قسرا . وأود أيضا أن أشير الى بعض ما جاء في مقاله من نقاط أخرى :

" ليس هناك أي دليل يعتمد به على أن اسلام آباد بذلت أي جهد للتحكم في الحدود ، فكل ما في الأمر أنها دعت الحكومة الأفغانية الى اغلاقها ، ان امكثها ذلك ، وفيما يخص ادعاءات الحكومة الباكستانية الأخرى ، فانها كانت أقل من صادقة . فقد كان تشجيع وتأييد باكستان للمتمردين عاملا هاما في استمرار التمرد داخل أفغانستان . ولا يمكن فصل سياستها المتعلقة باللاجئين عن تلك المساعدة المتسمة بالتعاطف . . . لقد كان تشجيع باكستان للاجئين على حذر ، الا أنه كان قد بدأ ، فيما يبدو ، في وقت مبكر للغاية . . . ففي نيسان /ابريل وأيار/مايو ١٩٧٩ قام عدد كبير من المسلحين القبليين "الاشكار" ببلغ عدة الآف بالهجوم على أفغانستان من المناطق القبلية بباكستان ، ورفضت حكومة باكستان احتجاجات أفغانستان بشأن تلك الاقتحامات . . . وهي تدعي على أي حال انها لا تملك سلطة الحيلولة دون القيام بهذه الأنشطة : لأنه اذا أراد القبليون من أبناء باكستان أن يساعدوا اخوانهم الافغان ، فان اسلام آباد لا تملك (فيما تقول) سلطة منعهم من ذلك . . . ومع ذلك تصر باكستان في نفس الوقت على أن لها السيادة الكاملة على هذه المناطق وتحتج بسرعة على قيام أي طائفة أفغانية — وهو ادعاء مزعوم — بانتهاك ما يعتبر المجال الجوي الباكستاني عبر الحدود . . . وليس هناك ما يشير الى ان اسلام آباد حاولت استخدام سلطاتها لكبح جماح الذين

يقومون بتنظيم المسلحين القبليين "الاشكار" الذين قاموا بالهجوم على أفغانستان . . . ومع ذلك تتجه التقارير غير الرسمية المستمرة في باكستان الى تأكيد الدور الذي تقوم به القوات المسلحة الباكستانية بتقديم الدعم الى القبائل .
ويواصل بيغرلي ميل كلامه قائلا :

" وعلى مستوى أقل اثاراً ، تقدم المخيمات العامة الدعم لأسر المتمردين وتستخدم كمراكز "للراحة واعادة التأهيل" للمتمردين أنفسهم عندما يعودون من أفغانستان . . . وقد اعترف بعض الرسميين في البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة لا تزال تمد المتمردين بالأسلحة وانها ترسلها عن طريق باكستان . . . ولا يزال هذا يجري تأكيده من مصادر وزارة الدفاع الامريكية . . . وقد أولي اهتمام لضمان أن تكون تلك الأسلحة من النوع الذي يمكن أن يقال عنه انه مما استولى المتمردين عليه من القوات افغانية والسوفييتية . . . كما أولي اهتمام أيضاً لضمان أن تستخدم الجماعات المتمردة تلك الأسلحة بدلا من أن تبيعها ، وكانت السرية عنصراً هاماً ، لا للحيلولة فحسب دون وقوع المزيد من الانقسامات بين جماعات المتمردين ، بل ولتجنب اعطاء أية مصداقية للاتهامات السوفييتية والافغانية . . . ولا تزال باكستان تؤيد المتمردين أيضاً بعدم القيام بأي مجهود لوقف حركة اللاجئين ، الذين يتحركون بحرية بين المخيمات ، لا داخل اقليم بالوخستان الواقع في الشمال الغربي فحسب ، بل وفيما وراء ذلك ، عبر الحدود . وقد ادعى البعض انهم لم يكونوا يتلقون أى دعم من حكومة باكستان ، وانه كان عليهم أن يخبئوا اسلحتهم على الجانب الافغاني من الحدود قبل أن يعودوا الى باكستان ، الا أن الكثيرين الذين شوهوا في المخيمات وحول مراكز الاحزاب السياسية المناوئة للثورة في بشاور كذبوا هذه الادعاءات ."

وقد أيدت عشرات المصادر الاخرى المعادية لحكومة افغانستان الحقائق السابق ذكرها . . . الا أن المصادر القليلة التي استشهدت بها تكفي لاثبات أن العدوان المسلح وسائر أنواع العدوان الاخرى التي يرتكبها المرتزقة من اتباع امبريالية الولايات المتحدة

واتجاهات الهيمنة الصينية وأذئابهم الرجعيون المحليون ضد أفغانستان لها جذور تاريخية وانها وصلت الى حالة الحرب غير المعلنة بعد انتصار ثورة ابريل ١٩٧٨ ، وخاصة بعد مرحلة التطور التي مرت بها بدءاً من يوم ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . وهذا — منذ التعاقب الجديد للاحداث أشير اليه على نطاق واسع في وسائل الاعلام الغربية .

فقد كتبت مجلة " كاونتر سباي " (الجاسوس الضد) في عددها الصادر في أيلول /

سبتمبر — تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ما يلي :

" يمثل الدعم الذي تقدمه وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى المتطرفين الأفغان أكبر حملة شبه عسكرية معروفة حتى الآن لهذه الوكالة منذ أواسط السبعينات عندما ساعدت قوات " يونيتا " في أنغولا في محاولة لكتم أنفاس ثورة ذلك البلد . . . بدأت حملة وكالة المخابرات المركزية الامريكية هذه بعد وقت قصير من تولي الحزب الديمقراطي الشعبي السلطة بأفغانستان في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، وتصاعدت بعد أن أصبح بابر كرامال رئيساً في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . . . وفي أوائل كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، قررت ادارة كارتر أن تقوم ادارة المخابرات المركزية الامريكية ، بالتعاون مع الصين ومصر ، بدعم المتطرفين الأفغان — في باكستان ، وكان من المقرر لهذه العملية ان تنفذها لجنة خاصة يرأسها زينييف بريجنسكي مستشار الامن القومي الذي نسق البرنامج مع أربع دول هي مصر (التي تقدم الأسلحة سوفياتية الصنع من مخازنها كما تقدم المدربين العسكريين) وباكستان (التي تسمح باقامة معسكرات للمتطرفين الافغان على اراضيها وتحمسي تلك المعسكرات وتسمح بمرور السلاح عن طريق اراضيها) ، والصين (التي تقدم السلاح وتوفر التدريب) والمملكة العربية السعودية (التي تمول بعض شحنات السلاح وتوفر لحكومة باكستان المساعدة الاقتصادية) . . . وتتضمن امدادات السلاح التي تقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها قاذفات القنابل اليدوية ذات الدفع الصاروخي ، القادرة على اختراق دروع الدبابات سوفياتية الصنع ، والالغام المغطاة بالبلاستيك ،

ومدافع الباون ، والمدافع عديمة الارتداد ، ومدافع البازوكا ، ومدافع كتيبة
لا تطلق القذائف المضادة للطائرات *
وتواصل المجلة كلامها قائلا :

* وقد انتهج رونالد ريغان نهجا أكثر صراحة وعلانية في مساعدة الثورة
المضادة . . . فمجرد توليه الرئاسة وسَّع برنامج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .
وفي تقرير أعدته فرانسيس فوكوياما في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ لمؤسسة " راند كوربوريشن "
أن لشعبي منظمة أفغانية من منظمات الثورة المضادة مراكز في بشاور . ويمضى التقرير
قائلا :

* ولا تبذل الحكومة الباكستانية أي جهد لتقييد أنشطة تلك المنظمات ،
وهو ما يسبب قدرا معيناً من الاستياء في صفوف الباكستانيين المحليين الذين يحرم
عليهم تماما الانخراط في الأنشطة السياسية .

وفي مجموعة من سبع مقالات نشرتتها صحيفة " واشنطن بوست " في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، ذكر وليام برانينغين أن الولايات المتحدة تمول بطريقة سرية شراء الأسلحة من أسواق السلاح الدولية ، وتساعد في ترتيبات النقل والتخزين للحصول على السلاح من البلدان الأجنبية مثل مصر التي تملك ترسانات من الأسلحة سوفياتية الصنع . وقد وصف معسكرا من معسكرات الثورة المضادة في تهرى مانغال بقوله :

" تعج المعرات المتعرجة التي ملأتها أمطار الصيف بالوحول بالافغانيين الذين يستعدون لتنظيم قوافل من الجياد والحمير للقيام برحلات " الى الداخل " . وهناك أكداً من الامدادات . . . منها رشاشات جديدة من نوع كلاشنيكوف صينية الصنع ، ومدافع اوتوماتيكية صغيرة ، والفام مضادة للمدركات ، وذخيرة لقاذفات القنابل اليدوية ذات الدفع الصاروخي ، وأسلحة متنوعة أخرى موضوعة على الأرض ومعدة لان تحمل على ظهور الحيوانات . وكان صوت الاسلحة التي تجرى تجربتها يأتي من التلال المجاورة " .

وفي تقرير خاص بعنوان " داخل وكالة المخابرات المركزية ، ماذا يجري حقا " ، كتب كل من روبرت داني وأوركيلى في عدد مجلة " يواس نيوز آند وورلد ريبورت " الصادر بتاريخ ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٨٤ ما يلي :

" تحتل العطلات السرية ، كزرع الالفام في موانئ نيكاراغوا ، مكان الصدارة في منشآت الصحف ، لكن ما يجري من أشياء في وكالة التجسس الأمريكية السرية أبعد مدى من ذلك بكثير . . . فالوكالة وقد باتت متخمة بالمال والأفراد قد عادت الى العمل على نطاق عالمي . وهي تقوم الان بنشاطات لا مثيل لها منذ حرب فييت نام . . . [و] قد تكشف بعض الاعمال التي قامت بها في السبعينات كتدبير مؤامرات الاغتيال ، وشن الحروب الصغيرة ، ومحاولات احداث الانقلابات وغيرها من المسائل التي ترسم حولها علامات استفهام . . . وفي افغانستان ، وسع وليام كيسي [مدير وكالة المخابرات المركزية] دعم امريكا السري للمتمردين

المسلمين . . . ويقال ان المساعدة السنوية من البنادق والذخائر وما أشبهه ، تصل الى ٧٥ مليون دولار اليوم .

وكتب طاهر امين من جامعة القائد الأعظم في باكستان ما يلي :

" ان العديد من المنظمات الخاصة المتعاطفة مع قضية المجاهدين بجمع الاموال من بلدان الشرق الاوسط ويشترى السلاح من السوق الدولية ويقدمها الى المجاهدين . . . والحكومات ، وبخاصة حكومات الصين ، ومختلف البلدان الغربية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وباكستان ، وايران ، تساعد المجاهدين بدرجات متفاوتة . . . ويمتلك المجاهدون الآن بنادق متطورة عديدة الارتداد ، ومدافع هاون بريطانية الصنع ، ومدافع رشاشة خفيفة مضادة للطائرات من صنع سوفياتي وصيني وبريطاني ، وقذائف خفيفة مضادة للطائرات ، وقاذفات مضادة للمدرعات من نوع آر بي جي - ٧ تثبت على الكتف ذات تصميم سوفياتي ، ورشاشات ثقيلة العيار . . . وصواريخ سام - ٧ ، والغاما صينية مغطاة بالبلاستيك " .

وفي مقال بعنوان " التناقضات والتوترات " تم نشره في آذار / مارس ١٩٨٤ في مجلة " افريك آسيا " ، كتب ريتشارد وارد ما يلي :

" تتعاون باكستان مع الجهود الامريكية الخفية (بالتعاون مع الصين) لزعزعة حكومة افغانستان . . . وفي الواقع ، تود الولايات المتحدة أن تستمر هذه الاوضاع حتى تهرج وجودها العسكري في منطقة الخليج الفارسي ، وبحجة حمايتها من هجوم سوفياتي موهوم . ولكن بشرائها تعاون باكستان معها عن طريق تقديم المساعدات العسكرية لها وبالتالي مساعدة نظامها القمعي على البقاء ، لا تعارض واشنطن مصالح شعب باكستان فقط ، بل وتشجع التوترات في المنطقة أيضا " .

وكما يرى ، يمكن لهذه الحقائق أن تلقي بعض الضوء على مدى الحرب غير المعلنة التي تشن على افغانستان ، وتكشف النوايا الحقيقية لمرتكبيها .

وقد نشر العدد ذاته من " افريك آسيا " مقالا بقلم كونراوايج بعنوان " الصراع على افغانستان " جاء فيه :

"وفقا لمصادر الكونغرس ، سوف تزداد مساعدات وكالة المخابرات المركزية المقدمة الى المتطرفين الافغان خلال السنة المالية القادمة بنسبة تتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين في المائة ، لتصل الى حوالي ١٢٥ مليون دولار وهذه الأسلحة تأتي عن طريق مجموعات متمركزة في باكستان ويبدو أنها تبقي على قوات المتطرفين داخل أفغانستان وفي باكستان مجهزة تجهيزا كاملا . وتلتزم ادارة ريفان التزاما شديدا بمواصلة تأييدها لهذه المنظمات بالرغم من ادعائها المتكررة بالبحث عن حل سلمي فبالنسبة لرونالد ريفان ، تعتبر الحرب الدائرة في افغانستان حربا صغيرة ورخيصة ، تتكلف ١٢٥ مليون دولار فقط وهي جزء من مساعدة عسكرية سنوية في ميزانية المخابرات التي تبلغ ٢٠٠ مليون دولار . وما تدفعه وكالة المخابرات المركزية للقيام بأوسع عملية شبه عسكرية لها منذ أواسط السبعينات ، يساعد على تقييد الآلاف من القوات السوفياتية ، ويبدو أن ادارة الولايات المتحدة مستعدة لتمويل الحرب ضد أفغانستان حتى آخر أفغاني " .

وتؤكد مجلة " نيوزويك " في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ التقارير السابقة الصادرة عن الكونغرس .

وقد كتبت المجلة ذاتها في عددها الصادر بتاريخ ٢ تموز / يولييه ١٩٨٤ ما يلي :

" ان ممثلي المتطرفين الافغان في واشنطن يدعون بأن المساعدة المقدمة من وكالة المخابرات المركزية لاربع أعوام والبالغة ٣٢٥ مليون دولار لا تكفي لدعم هذه الحرب بالشكل المناسب ويأمل بول تسونفاس ، ممثل ولاية ماساشوستس في مجلس الشيوخ ، أن يقنع لجنة العلاقات الخارجية بالموافقة على قرار يدعو الى التوسع في برنامج السلاح لافغانستان " .

كما كتبت " الايكونوميست " ، في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٤

تقول :

" انه ليس بسر أن وكالة المخابرات المركزية هي المصدر الاساسي للاموال والامدادات التي تقدم الى رجال المقاومة في افغانستان . وبينما يقومون بأعمال

تشير الجدل والشكوك ، دعت وكالة المخابرات المركزية أفراد جماعة الكونتراس في نيكاراغوا بشكل خفي ، وهي تقدم الدعم الى الثوار الافغانيين بلا أى اعتراض من أحد .

وقد أعلنت صحيفة " وول استريت " في عددها الصادر بتاريخ ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٤ عند ما تناولت الشكوى بشأن نقص المعونة الامريكية المقدمة الى منظمات الثورة المضادة ، انه وفقا لحسابات أندروايف ، وهو جندي سابق في القوة الحربية الامريكية الخاصة ، ويرأس جماعة ضغط من المتمردين في واشنطن ، تسلمت احدى أصغر مجموعات الثورة المضادة خلال فترة عامين اثنين لا أكثر :

" ٥٧٧ ٧ بندقية ، و ٢٩٤٠ بندقية آلية ، و ١٨ مدفع هاون من عيار ٨٢ ملم ، و ٤٤٥ قاعدة لاطلاق صواريخ ، و ١٢٧ مدفعا رشاشا . . . وتوفر الولايات المتحدة صواريخ سام ٧ المضادة للطائرات ذات التصميم السوفياتي وهي تطلق من على الكتف ، ويقول المتمردين انهم بحاجة ماسة اليها . . . "

وتشير صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر بتاريخ ٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ الى منطقة تسمى مانغال على انها قاعدة انطلاق للمتمردين حيث دمرت الانفجارات عدة مراكز اخرى لهم . وذكر كاتب المقال وليام كلايوزن الذى شاهد رجال الثورة المضادة من الافغان يحملون احصنتهم بصناديق من قنابل المدافع وغيرها من الامدادات لشحن الغارات ضد قطاع باكثيا في افغانستان ما يلي :

" ان أراضي باكستان . . . تستخدم علنا من قبل المتمردين كملاد . . . وبالرغم من أن الشرطة القبلية موجودة دائما في تسمى مانغال ، فان مخيم اللاجئين يستخدم كقاعدة ينطلق منها المتمردين لشحن غارات عبر الحدود وعلى بعد ميل تقريبا . . . "

وكتبت نشرة " دراسات الصراع " في عددها ١٦١ أن :

" مصادر الامدادات الرئيسية هي الصين ، والولايات المتحدة الامريكية ، ودول الخليج ، ومصر ، وايران ، وكلها دفعت اموالا لشراء أسلحة متطورة أو قدمت

الأسلحة من عندها . ومن المعروف أن العديد من الدول الغربية (ومن الممكن أن تكون بريطانيا والمانيا الغربية من بينها) مشترك في ذلك * .
 ونقلت " صولدر جر أوف فورشن " المتحدثة باسم المرتزقة الدوليين ، والتي شكلت لجنة لجمع المال لاستكمال مصادر السلاح والمال الاخرى لمساعدة الثورة المضادة ، والتي لها أيضا علاقة وثيقة بمنظمات الثورة المضادة في باكستان ، في عددها الصادر في آذار/ مارس ١٩٨٤ أن عناصر الثورة المضادة * بدأت عملية تدريب جادة لشن حرب عصابات * .
 ووفقا لما جاء فيها ، فان مجموعات الثورة المضادة أقامت معسكرات التدريب التابعة لها على أراضي باكستان ، حيث يجرى تدريب أعضائها لمواصلة القتال داخل افغانستان .
 كما نشرت مجلة " تايم " في عددها الصادر بتاريخ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ تقريرا وضعه روبرت شولتير ، وهو كاتب أمريكي حر ، كان قد دخل بصورة غير قانونية أراضي افغانستان مع مجموعات من عناصر الثورة المضادة انطلاقا من باكستان . وقد كتب فيــــــــــــه ما يلي :

" في كل ليلة ، تتوافد القوافل من كل حدب وصوب بقوام يتراوح ما بين ٦٠٠ الى ١٠٠٠ رجل ، لتبدأ مسيرتها الطويلة باتجاه الغرب ، وقد وضعت أحمالها من مدافع الهاون والمدافع الرشاشة ثقيلة العيار والألغام على ظهرها البغال والجمال ، لكي تنتشر في السمرات الصخرية الوعرة شديدة الانحدار فسي المناطق المهجورة منذ زمن بعيد . . . ، فهي تعبر الأنجاد والهضاب الممتدة على طول الحدود لتهبط الى أرض المعركة .
 " وأولئك الرجال هم من الأفغان الذين أمضوا سنوات طويلة في مخيمات اللاجئين في باكستان " .

وقد نشرت نفس المجلة ، تأييم ، مقالا بقلم بيكو آيرودين برالمين في عدد هـ الصادر في ١١ حزيران /يونيه ١٩٨٤ تصف فيه بالتفصيل الطريقة التي تشترك بها الولايات المتحدة في هذه الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان . واستشهد ببعض أجزاء من هذا المقال المعنون " كيف تقوم وكالة المخابرات المركزية بدم رجال المعصابات وتزودهم بالامدادات والسفن " يشير المقال الى الدور الذي قامت به الولايات المتحدة أثناء عملية تمشيط معاقل الثوار التي جرت أخيرا في أفغانستان ، حيث كتب ما يلي :

" . . . لقد قامت توابع التجسس الامريكية بالكشف عن التحركات العسكرية ما أتاح للعلاء تحذير الثوار من الهجوم الذي كان موشكا أن يبدأ . كسـ استطاعت اذاعة الثورة المضادة أن تعمل عن طريق استخدام ما يزيد على ٤٠ جهازا من أجهزة الارسال اللاسلكي المحمولة التي قدمتها وكالة المخابرات المركزية . وبناء على طلب خاص . . . قامت هذه الوكالة أيضا بعمل الترتيبات اللازمة وأرسلت المئات من الألغام الأرضية عن طريق الطائرات والسفن والشاحنات والجنال والخيول عبر القارات الثلاث وعن طريق العديد من الوسطاء حتى وصلت الى المتمردين . . .

" . . . وقد انكشف وجود خط الامدادات الذي أقامت وكالة المخابرات المركزية الى المجاهدين ولم يعد سرا منذ فترة طويلة . . . وقد تم بعض المصادر

في آسيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة بعض التفاصيل الى مجلة تايم حول الطريقة التي يعمل بها ذلك الخط لتوصيل الامدادات . وصورة انتقالية ، ركزت الأنباء الضوء على هذه العملية دون الكشف هوية الأفراد والمنظمات القائمة بها

” وصرح أحد كبار المحققين العسكريين الغربيين لمجلة تايم بقوله :
 ” ان التحدي الرئيسي الذي واجهته وكالة المخابرات المركزية ، من الناحية السياسية ، كان محاولة تجنب أي ربط لمسلحتها بحكومة الرئيس الباكستاني ضياء الحق وكما سبق أن ذكر وليام كيسبي رئيس الوكالة لأحد كبار الساعدين ، ” سنحافظ على براءة ذمة ضياء الحق ” . ويقول أحد كبار موظفي المخابرات : ” بالضبط ، يجب ان يظل خط الامداد طي الكتمان ، مسارا بأراضي باكستان ”
 ومن المرجح أن هذا الخط يعمل بمستوى يقترب من طاقته القصوى الآخذة في الازدياد .
 ” كما أن الدم السعدي للثوار لم يعد خافيا بحال من الأحوال ،
 فنذ ستة أسابيع فقط ، قال الأمير عبد الله مشجعا اللاجئين الأفغان في باكستان ، ” ان كفاحكم جهاد في سبيل الله لأنكم تحملون السلاح للدفاع عن الاسلام . وسوف نواصل مساعدتكم كما فعلنا في الماضي ، وسنبقى الى جانبكم على الدوام ” .

وتقدم مجلة تايم كثيرا من التفاصيل عن شبكة وكالة المخابرات المركزية التي تدير العملية بأكملها وتشرف عليها لتضمن استمرار وتصعيد الحرب غير المعلنه . وينبع اهتمامنا بالاستشهاد بشكل واسع من هذا المصدر وغيره ، من أملنا في أن يعني من يهتتم الوقوف على الحقائق بأن يهتموا الفرصة ويعنوا النظر في تلك المصادر ويحكموا على ما جاء فيها بأنفسهم . كما يمكن للذين يهتمون باكتشاف الحقائق المتعلقة بأفغانستان الرجوع الى مصادر المعلومات التي ذكرتها للحصول على مزيد من التفاصيل والى نشرة ادارة الاعلام والصحافة بوزارة خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية . وبناء على طلبنا ، يجسر

تعميم هذه النشرة تحت عنوان " حرب غير معلنة " على الوفود مع نسخة من هذا البيان الذي ألقاه .

ان هذه الحقائق القاسية تهدد ستار الديبلوماسية والنفاق القذر الذي يخفسي وراءه أعداؤنا ، وعلى رأسهم امبريالية الولايات المتحدة وهيمنة الصين وحلفاؤها من أباطرة الرجعية ، مخططاتهم الشريرة التي يحيكونها ضد أفغانستان . وتتحصر الوقائع الثابتة في وجود تحالف وثيق بين وكالات استخبارات الولايات المتحدة والصين باكستان وبعض البلدان الرجعية لتنظيم وتدريب وتسليح عناصر الثورة المضادة خارج حدود أفغانستان وتنسيق أنشطتها داخل أفغانستان ؛ وفي قواعد تدريب رجال حرب العصابات التي يجرى العمل فيها على قدم وساق في ضواحي المدن الكبيرة والصغيرة في المنطقة الممتدة على طول الحدود ؛ وفي إقامة قنوات اتصال وخطوط امدادات جديدة لنقل الأسلحة السي معاقل عناصر الثورة المضادة مع توسيع نطاق مصادر هذه الأسلحة .

وتتمثل احدى الحقائق الأخرى أيضا في أن عناصر الثورة المضادة استثمرت مبالغ طائلة من الأموال وكونت بها تشكيلات قوية لناهضة الثورة تتسلل الى داخل أفغانستان عبر الممرات الوعرة التي لا حصر لها المنتشرة على طول الحدود لتقوم بعمليات تخريبية لا تقتصر على المناطق المجاورة للحدود فحسب ، بل تتغلغل الى عمق البلاد أيضا . ويدرك الجميع تام الادراك أن حملة الضوضاء والصراخ التي يطلقها أعداء ثورتنا حول دخول فصائل محدودة من القوات السوفياتية أفغانستان ، ترجع الى الانهيار الفعلي لكل المخططات الخبيثة الرامية الى ارقام أفغانستان على اعاد ة عقارب ساعة تاريخها الماضي الى الوراء . والآن ، وبعد أن اقتنع هؤلاء الأعداء تماما باستحالة تحقيق أهدافهم السبئية ، ما برحوا يبذلون قماري جهدهم لمنع التوصل الى تسوية سلمية ولا دامة الموقف المتوتر الحالي .

فهم يقومون بارسال كميات متزايدة من الأسلحة الى عناصر الثورة المضادة ، مع اضافة أحدث الأسلحة المتطورة الى تلك الشحنات . كما يعدون الى دفع مئات الملايين من الدولارات سنويا الى زعماء عصابات الثورة المضادة ، ورشوة حكومة باكستان بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية اليها تبلغ قيمتها بلايين الدولارات .

ولقد اعترف القائلون بشن هذه الحرب غير المعلنة ، أن قوى الامبريالية والمهيمنة والرجعية قد بدأتها ، وما زالت توارزها من عهد ، وسوف تختفي تلك الحرب تماما بمجرد توقف تدفق الأسلحة والمساعدات المالية الى عناصر الثورة المضادة . وقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عدد ها الصادر في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ أن عناصر الشيوعية المضادة " تحتاج الى الأموال والامدادات . . . علاوة على وجود الملاذ الآمن والخدمات المتوافرة في باكستان " لكي يتمكن لها مواصلة الحرب .

وتتفق مجلة " الجندى المرتزق " ، وهي اللسان الدولي للمرتزقة ، مع كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة بأن الحرب ضد افغانستان ما كانت لتقوم دون توافر عنصرها الأساسي ، باكستان . وتبين مجلة " الجندى المرتزق " في عدد ها الأخير أنه " ما كان باستطاعة المجاهدين شن هذه الحرب لو لم يكونوا يحصلون من أراضي باكستان " . وقد ذكر وزير الدفاع الامريكى ، كاسبر واينبرغر أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الامريكى أنه " لولا وجود باكستان ، الصديق الحميم ، لذوت المقاومة في افغانستان " .

وفي المراحل الاولى للتدخل الأجنبي المسلح في باكستان ، تمكنت قواتنا المسلحة من توجيه ضربات قاسية لذلك التدخل . ولكن بعد التوسع في عمليات التخريب والارهاب وتصعيد ها الى حرب فعلية غير معلنة ، وبلغ التهديد الموجه الى استقلال افغانستان وسيادتها وسلامتها الاقليمية حدا خطيرا وأصبح من العسير احتواؤه بالوسائل الداخلية . وقد قامت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، في مناسبات عديدة ، وبالتصميم بحكومتى ايران وباكستان لتوجيه انتباههما بشكل جدى الى العواقب التي يمكن أن تترتب عن استمرار التدخل المسلح ، وحثهما على التعاون معها في جهودها الرامية الى تطبيع العلاقات بين البلدان الثلاثة بوضع حد للاستخدام المتزايد لأراضيهما في شن الأعمال العدوانية على افغانستان .

وفي مناسبة محددة ، في تموز/يوليه ١٩٧٩ - اي قبل ستة اشهر من دعوة تلك الفصائل المحدودة من القوات السوفياتية الى افغانستان ، زار وفد افغانسي عالى المستوى بلدا مجاورا لاجراء مفاوضات بشأن وضع حد للتدخل المسلح وفيه من اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وقال رئيس تلك الدولة بصراحة للوفد الزائر ان مسؤولية حماية حدود افغانستان لا تقع على عاتق جيرانها ، كما ان العوامل الداخلية في بلادها لا تسمح له باتخاذ اي اجراء حاسم لوقف استخدام عصابات الثورة المسلحة لأراضي بلادها . وقد طلب الى افغانستان في نفس المناسبة ان تتخذ التدابير التي تراها مناسبة لحماية حدودها .

بعد أن أخفقت ندواتنا المتكررة باتخاذ موقف أكثر رشدا وأكثر تعقلا من جانب جيراننا ، في أن تسفر عن أية نتيجة وفي ظل ظروف التدخل المسلح المتزايد من الخارج ، تعين على حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن تواصل بمزيد من القوة طلبها للحصول على مساعدة عسكرية من الاتحاد السوفياتي .

وكان يحدونا الأمل في أن يكون توقيع معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بمثابة إشارة لأولئك الذين يفسرون السوء لأفغانستان ، بأن بلادنا لن تكون وحدها إذا ما تعرضت لتهديد خطير من قبل أعدائها . ومع ذلك ، فإن أعدائنا - نظرا لاستسلامهم لأوهام العدوان والتعصب - ظلوا يعملون بلا هوادة على الاطاحة بالحكومة الثورية بالقوة واستعادة النظام القديم في أفغانستان .

وإذا ما كان هناك خيار بين الاستسلام للضغط الخارجي المسلح ، وتسليم مقاليد أمور الشعب لأولئك المرتزقة الذين باعوا أنفسهم للإمبريالية والرجعية والهيمنة من ناحية ، وعن ضمان استقلال أفغانستان السياسي ، وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية والدفاع عن مكاسب الثورة بكل الوسائل بما في ذلك تلك المتاحة من المصادر الشقيقة من الناحية الأخرى ، فإن ذلك لن يكون خيارا عسيرا . إلا أن الأمر استدعى أن تستغرق الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الثنائية المنعقدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ أكثر من ١١ شهرا ، منذ بدء طلب أفغانستان للحصول على مساعدة عسكرية ، كي تقتنع بشكل متبادل بخطورة التدخل العسكري وعدم وجود أي أمل حقيقي في عكس مسار الموقف . واستنادا الى المادة ٤ من المعاهدة السوفياتية الأفغانية الثنائية المنعقدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وبالتساق التام مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، مارست حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية حقها المشروع في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس . وفي نهاية المطاف ، اضطلع الاتحاد السوفياتي - بالاستجابة الايجابية لندوات أفغانستان المتكررة - بالوفاء بالتزامه بمقتضى المعاهدة الثنائية .

ان انتصار ثورة نيسان /ابريل الديمقراطية الوطنية كان نتيجة منطقية لكفاحات طويلة الأمد للشعب المناضل ضد طغيان وقهر النظام الملكي الذي تميز بنظام اقطاعي ونظام اجتماعي يرجع الى عهود ما قبل الاقطاع ، وفساد جهاز الحكم ، وفشل الطبقة الحاكمة في حل مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية الملحة . وتشمل الأهداف العامة للثورة القضاء على العلاقات الاقطاعية وما قبل الاقطاعية ، وتنفيذ الاصلاحات الديمقراطية العادلة للأراضي ومصادر المياه ، وتطوير الاقتصاد الوطني ، وتحسين مستوى معيشة الشعب ، وازفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية والاجتماعية .

وخلال السنوات التي انقضت منذ قيام الثورة قطعت خطى واسعة صوب تحقيق تلك الأهداف النبيلة . وبطبيعة الحال ، كانت هذه المنجزات ستتعاظم ، وكانست التحولات الثورية ستصبح أسرع لو لم يقتن تراث الماضي البغيض بالآثار السيئة على الاقتصاد الوطني للحرب غير المعلنة على أفغانستان . والأعمال التخريبية والارهابية لجواسيس الثورة المضادة من منظمي تلك الحرب التدميرية اللا انسانية التي ترجع الى العصور الوسطى والمناهضة للحضارة التي تحمل شعب أفغانستان من جرائمها بخسائر مادية وبشرية فادحة .

فحتى الآن قتل آلاف الأبرياء ومنهم الأطفال والنساء والمسنون ومنهم ٢٠٠ من رجال الدين ، ودمرت الممتلكات العامة والخاصة بما فيها ٢٤٥ مسجداً ومكاناً مقدساً ، و ١٨٠٠ مدرسة و ١٠٤ مستشفى ، ونصف الشاحنات التي تملكها الحكومة وخطوط المواصلات والجسور والطرق الأساسية ومنشآت الطاقة الكهربائية والحرارية . وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا التدمير للاقتصاد الوطني للبلاد حوالي ٣٤ بليوناً من العملة الأفغانية ، وهو ما يشكل ثلاثة أرباع اجمالي الاستثمار الانمائي خلال العقدين السابقين للثورة .

وبالرغم من هذا الضرر الذي ألحق بالاقتصاد الوطني ، ورغم استمرار الحرب غير المعلنة التي حولت اتجاه كما ضخما من الموارد المالية والبشرية وجهته صوب الدفاع عن استقلال البلاد وسلامتها الاقليمية وسيادتها الوطنية ، تجاوز الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي لأفغانستان خلال السنة المالية المنقضية التي انتهت فسي

٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي للبلاد في السنــــــــــــــــوات السابقة على الثورة ، وبالمقارنة بالسنة السابقة ، زاد الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي للبلاد بنسبة ٦ في المائة للاول و ٥٤ في المائة للثاني وخلال السنة الحالية ستزداد سرعة العمل في ١٨٠ مشروعا ، ويبدأ العمل في ٢٩ مشروعا جديدا . كما ستتسكمل دراسات الجدوى لـ ٣٧ مشروعا اخرى خلال الفترة نفسها .

ومن الانجازات الرئيسية لثورة نيسان /ابريل الاصلاح الديمقراطي للأراضي والموارد المائية الذي يجرى تنفيذه بنجاح . فأتناء المرحلة الاولى للاصلاح وزع ٦٦٥ ألف هكتارا من الأرض على ٩٨٨ ٢٩٥ من غير الملاك وأسر المزارعين المعدمين . وأخذت الأراضي من ٧ آلاف من كبار الملاك الذي كان يمتلك كل منهم أكثر من ٤ هكتارا ، و ٢٨ ألف هكتار من صغار الملاك الذي كان يمتلك كل منهم من ١٦ الى ٤ هكتارا . وبعد ذلك ، وزعت ٤٠٠ ٧٩ هكتار أخرى قبل نهاية آذار/مارس من هــــــــــــذا العام . وحتى هذا التاريخ ، أقرت حقوق ملكية ٤٤٧ ٢٨ أسرة من أسر المزارعين ، تسلمت ٧٣ في المائة منها وثائق ملكية قانونية ثابتة . وخلال السنة الحالية ستسلم ٣٠ ألف أسرة من أسر المزارعين المعدمين أرضا ، كما ستقر حقوق الملكية أكثر من ٢٥٥ ألف هكتار لـ ٤٥ ألف أسرة من أسر المزارعين ، وستوزع ٨٠ ألف من وثائق الملكية الرسمية للأرض .

وخلال السنة الماضية بلغ انتاج القمح ٢٩٢٧ مليوناً من الأطنان ، وبلغ انتاج الحبوب في مجموعه ٤٥٩٠ مليون طن ، مسجلا بذلك زيادة ١ في المائة عن هــــــــــــداف الخطة ، و ٢ في المائة بالمقارنة الى السنة السابقة .

وبالمقارنة الى السنة المنتهية في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، سجل مستوى الانتاج الزراعي في مجموعه للسنة الماضية زيادة بلغت ٧٨ في المائة . وفي نفس السنة زادت الثروة الحيوانية في البلاد بـ ١٩٥ ألف رأسا .

وقد قدر انتاج الصناعات والناجم وقطاع الطاقة خلال السنة الماضية قــــــــــــدر بـ ٣٢١٤٠ مليون من العملة الأفغانية ، مسجلا بذلك زيادة ٩١ في المائة عن السنة

السابقة لها . ومن المتوقع أن يسجل هذا الانتاج زيادة أخرى تبلغ ١٤٢ في المائة خلال السنة الحالية .

ويزداد دور القطاع الذي تديره الدولة في الاقتصاد الوطني بشكل سريع . فبالقارنة بالسنوات التي سبقت الثورة مباشرة ، ازداد نصيب القطاع الذي تديره الدولة في السنة المنتهية في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ في قطاع الصادرات من ٢٨ الى ٥٢ في المائة ، وفي قطاع الواردات من ٢٦ الى ٥٧٣ في المائة ، وفي القطاع الصناعي من ٢٦ الى ٧٩٣ في المائة وفي قطاع النقل من ٢٨ الى ٣٤ في المائة . كما ازداد مجموع نصيب القطاع الذي تديره الدولة من الناتج المحلي الاجمالي أثناء الفترة ذاتها من ١٦٨ الى ٢٨٥ في المائة .

وبسبب السياسات المالية السليمة التي تتبناها الحكومة بات الوضع المالي في أفغانستان الثورية يبعث على الارتياح . فالرغم من أن أفغانستان هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ترتفع فيه الضرائب خلال السنوات الأخيرة ، تدير الحكومة ميزانية متوازنة . أما الانفاق البالغ ٧٠٠ مليون من العملة الأفغانية والذي كان مقدرا لأفراض التسمية من مصادر محلية ، فقد تحقق بالكامل أثناء السنة الماضية .

كما ازداد معدل التقدم الاجتماعي أيضا ، جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي . وبالرغم من أن الثورة المضادة الاجرامية دمرت حتى الآن ٨٠٠ مدرسة في مختلف أنحاء البلاد ، وقتلت عددا من المدرسين الأبرياء ، فقد أحرز تقدم ملموس في ميدان التعليم . فالى جانب اعادة بناء المدارس المهتمة خلال السنة الحالية ، تسنى النهوض بالعديد من المدارس وفتح مدارس جديدة . ويبلغ عدد الطلاب الذين يذهبون الى المدارس حاليا ٥٢٠٠٠ طالبا ، أى بزيادة كبيرة تبلغ ٤٢ في المائة عن سنوات ما قبل الثورة . كما يدرس في مختلف مؤسسات التعليم العالي أكثر من ٦٠٠ طالب ، وقد وفد خلال السنة الحالية فقط ١٤٠٠ للدراسات العليا بالخارج .

ومن الانجازات الهامة لثورة نيسان /ابريل حملة مكافحة الامية التي تزداد زخما يوما بعد يوم . ففي السنوات الخمس التي اعقبت الثورة ، تخلص من الامية ١٠٤٨٠٠٠ شخص . وفي العام الذي انتهى في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، انضم الى دورات محو الامية ٢٣٣٠٠٠ من المواطنين . وهناك نحو ٢٠٠٠٠ دورة من تلك الدورات تعمل في الوقت الراهن في كل ارجاء البلاد . والمزعم ان تستأصل الامية بحلول عام ١٩٨٦ من المدن وبحلول عام ١٩٩٠ من كل مناطق افغانستان .

وقد أنشئت خلال سنوات النظام الثوري ٢٠ من المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة في البلاد . وكان عدد الأسرة في المستشفيات قبل الثورة بنسبة ثلاث أسرة لكل ١٠٠٠ ، وأصبح الرقم الان ست أسرة لكل ١٠٠٠ ، أى ان الزيادة بنسبة الضعف . وبالمثل ، ازداد عدد الأطباء بنسبة ضعف ونصف ضعف ، وتحسنت الخدمات الطبية التي تقدم الى السكان .

ولئن كانت الثورة المضادة الشرسة قد دمرت ٢٥٤ مسجدا في اجزاء مختلفة من البلاد ، فان عدد المساجد التي قامت الحكومة ببنائها أو ترميمها خلال سنوات الثورة الست يزيد على العدد الاجمالي للمساجد التي بنيت أو رمت خلال العقدين السابقين على الثورة . وقد قامت ادارة الشؤون الاسلامية ، التي أنشئت في شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ في اطار مجلس الوزراء ، ببناء أو ترميم ٤٥١ مسجدا خلال السنوات الثلاث الماضية بتكلفة بلغت ٦٥ مليونا من العملة الافغانية . وبلغ اجمالي نفقات ادارة الشؤون الدينية ، التي تمول من ميزانية الدولة ، ٦٠٩ ٢٥٩ ٢١٠ من العملة الأفغانية خلال السنوات الثلاث الماضية .

وتوجه عناية كبيرة لتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل للشعب . فقد ارتفعت مرتبات واجور العمال وموظفي الخدمة العامة مرتين خلال سنوات العهد الثوري . وازدادت الرواتب بنسبة ٢٦٦ في المائة في المتوسط يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٨١ ، بينما كانت الزيادة بالنسبة للفتات منخفضة الدخل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة . ومرة اخرى ، زادت المرتبات والأجور في شهر تموز/يوليه من هذا العام

بنسبة ١٨ في المائة في المتوسط ، وبنسبة تتراوح بين ٢٢ و ٣٤ في المائة في حالة الفئات منخفضة الدخل . وتدعم الحكومة اسعار السلع الاساسية . وسوف ينفق ٢٣٣ بليوناً من العملة الافغانية من ميزانية الدولة على هذا الغرض في السنة الجارية .

ويتعزز يوماً بعد يوم دور حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان باعتباره القوة الرائدة والمرشدة للمجتمع الافغاني . ويكافح في صفوفه الان ١٢٠ من المناضلين الافغان ، ٤٥ في المائة منهم من العمال والفلاحين و ١١ في المائة من النساء ، يشقون الطريق لبناء مجتمع جديد . وهذا الحزب عضو قيادي في حزب الوطن القومي الذي اتحد وعباً نفسه لصيانة مكاسب الثورة وخدمة قضية التقدم الاجتماعي والعدالة في افغانستان ، وهو يضم اكثر من نصف مليون عضو جماعي وفردى في جميع ارجاء البلاد . ومن اعضاء الجماعيين حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ، ومنظمة الشباب الديمقراطي لافغانستان التي تضم عضويتها اكثر من ١٠٠ عضو؛ ومنظمة النساء الديمقراطيات لافغانستان التي تضم عضويتها اكثر من ٣٠ امرأة؛ ونقابات العمال التي تضم ١٦٠ عضو؛ وتعاونيات الفلاحين في افغانستان وعدد هـا ٢٧٤ ١ تعاونية تضم اكثر من ٢٠٠ عضو؛ ومجالس " الجرجا " العليا للقومييات والقبائل الافغانية؛ ومنظمة السلام والتضامن والصداقة لافغانستان؛ والمجلس الأعلى لرجال الدين في افغانستان ، واتحادات الفنانين والكتاب والشعراء؛ والصحفيين ، فضلا عن ١٠٠ عضو فردى بالجبهات يمثلون كل القوى الوطنية والديمقراطية للمجتمع الافغاني .

كما تعززت سلطة الدولة في جميع انحاء البلاد . وتبذل الجهود لتنفيذ قانون الأجهزة المحلية لسلطات الدولة والادارة ، الذي يوفر للمرة الاولى في تاريخ افغانستان مشاركة الشعب المباشرة من خلال الانتخابات الديمقراطية سواء في شؤون الوحدات المحلية أو في شؤون البلاد ككل . وتقوم اليوم ، بصيانة مكاسب الشعب الثورية ، بالإضافة الى القوات المسلحة الباسلة ، مجموعات الدفاع الثوري ، ومجموعات الدفاع الذاتي ، وجنود الثورة ، والكتائب القبلية ، والميليشيات الشعبية ، وألوية النظام

الاجتماعي . ونتيجة لنضالها البطولي المظفر ، قضي على تشكيلات كبيرة من عناصر الثورة المضادة . ومع ذلك ما زالت هناك اشكال مختلفة من الأنشطة التخريبية والارهابية تقوم بها فلول العصابات الاجرامية من عناصر الثورة المضادة .

وازاء ضخامة المهام الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومة الثورية ، يكون من الطبيعي ومن المنطقي ان ترغب افغانستان بكل صدق في وضع نهاية للأوضاع الحالية في أقرب وقت ممكن . واسترشادا بسياستها الخارجية المبدئية ، قدمت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية مقترحاتها المعروفة في ١٤ آيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ وهي المقترحات التي تشكل اكثر الاسس واقعية من اجل التسوية السياسية التفاوضية للحالة حول افغانستان . وتمشيا مع تلك المقترحات ، اشتركت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في مفاوضات بناءة وجادة مع باكستان من خلال وساطة السيد د بيغو كورد وفيز ، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة .

واذ نعبر عن تقديرنا للجهود التي لا تكل للامين العام وممثله ، فاننا نؤمن بان انجازتنا في المفاوضات كانت ستصبح اجدى بكثير لو كان الطرف الاخر قد تخلى عن تعنته ورفضه للتفاوض المباشر ، وأبدى الاخلاص المطلوب والالتزام الواجب .

ونود أن نذكر هنا ان اولئك الذين ترتفع اصواتهم بنفاق مطالبة بحل هذه المشكلة ببذلون كل ما في وسعهم في نفس الوقت لتخريب عملية المباحثات بين افغانستان وباكستان ، ومنع المجتمع الدولي من القاء ثقله الكامل وراء تلك المفاوضات . فهم يشنون حملة دعائية بشعة تقوم على الاكاذيب والافتراءات ، ويشجعون الممارسات الضارة للغاية التي من قبيل المناقشة الجارية في هذه الجمعية .

ولقد كشف سيلينغ هاريسون ، العضو القديم في مؤسسة كارنيغي ، في مقاله

الذي نشر بعنوان "الاتحاد السوفياتي في افغانستان"

" ان المسؤولين الامريكانيين . . . سخروا من الجهود المستمرة

للأمم المتحدة "

وان جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة :

" ذكر ، في حضور أربعة من المسؤولين الامريكيين ، لوزير خارجية باكستان ، صاحب زادة يعقوب خان ، ومستشاريه ، ان الولايات المتحدة ترى ان اى اتفاق يعقد في اطار الامم المتحدة يكون غير عملي اذا خلا من النص على تغيير الحكومة [الافغانية] الحالية . وانه من غير المحتمل ان تقبل حكومة ريغان التسوية التي يتسنى التوصل اليها من خلال الامم المتحدة حتى اذا تبين ان الاتفاق عليها ممكن لان واشنطن ترى انه من المفيد ابقاء موسكو في وضع الدفاع " .

ان النية الحقيقية لباكستان لم تعد خافية على احد . فقد ادلى علي احمد تالبور وزير دفاع باكستان خلال زيارته الرسمية للملكة العربية السعودية في شهر ايار / مايو ١٩٨٤ بتصريح لوكالة الصحافة السعودية دعا فيه الى المزيد من التعاون بين البلدان الاسلامية من اجل " تحرير اراضي افغانستان " . وتأكد ذلك مرة أخرى في البيان الذي ادلى به الفريق محمد ضياء الحق في مؤتمر صحفي عقده في شهر اذار / مارس ١٩٨٤ في مدينة بشاور وقال فيه " لا توجد هناك اية امكانية لبدء اى اتصال مباشر مع النظام [الأفغاني] " .

ويجب ان يتضح للجميع الان ان الولايات المتحدة والصين وباكستان وحلفائها من شتى الاشكال والالوان لا اهتمام لديهما اطلاقا بحل هذه المشكلة . وينبغي ألا يظل هناك اى شك في ان الحرب غير المعلنة ضد افغانستان ليست الا توسعا اقليميا لسياسة الولايات المتحدة العالمية القائمة على العدوان والتوسع واملاء الارادة والتخويف . وهي سياسة اجرامية تنفذ اما بشكل مباشر ، كما حدث في غرينادا ولبنان ، أو بالوكالة ، كما في امريكا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب افريقيا ومناطق اخرى من العالم . وقد أدانت الانسانية التقدمية والمحبة للسلام بكل قوة هذه السياسة التي سيكون مصيرها الفشل ، ولا يمكن ان يكون مصير السياسة العدوانية للولايات المتحدة ضد افغانستان استثناء من ذلك . فشعب افغانستان الباسل ، بقيادة طليعتهم السياسية البطلة ، حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ، مصمم اكثر من أى وقت مضى على مواصلة مسيرته الظافرة نحو مستقبل مشرق . ومزدهر .

ولا توجد قوة على الارض ستقدر على وقف تلك المسيرة او تغيير المصير الذي قرره الشعب الافغاني لنفسه . وكما حدث في الماضي ، سوف ينتصر شعبنا حتما مهما كانت العقبات كبيرة . وبهذا الاقتناع الراسخ نعمل بجد لاقرار السلم والوثام التامين في منطقتنا الامر الذي سوف يبسر كثيرا البلوغ المبكر للاهداف الانسانية النبيلة لشورتنا .

ان منهجنا تجاه الحالة الراهنة نهج بناء الى اقصى حد ومتطلع الى المستقبل. ان ما نرغب فيه بصدق واخلاص هو ان يتحقق حل سياسي تفاوضي يضع حدا نهائيا لجميع اعمال العدوان المسلح وغيرها من اشكال العدوان على بلدنا وشعبنا وشورتنا ، وان توفر لنا الضمانات السياسية الكافية بان هذه الاعمال لن تستأنف في المستقبل . وهذا يشكل المنهج المنطقي لحل المشاكل القائمة ، وفي رأينا ان ذلك هو الطريق المجدى الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى التسوية التي تؤثر بدورها بطريقة ايجابية على المصالح المشتركة لجميع الامم في المنطقة وتعزز الاستقرار الاقليمي والسلم والامن الدوليين .

وكما قال مؤخرا بابرار كارمال الامين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية ؛ " ان حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ، وحكومة جمهورية

افغانستان الديمقراطية ، يكرران جميع المبادرات التي قد ماها من قبل لتسوية المشاكل قيد البحث والتي لم تحل حتى الان بالنسبة للعلاقات مع باكستان وايران . وفيما يتعلق بافغانستان ، لا توجد اية مشكلة تستعصي على الحل باستخدام الوسائل الديمقراطية العادلة .

" وكما حدث في الماضي ، فاننا نقول بطريقة قاطعة : اننا نعتقد انه لا توجد مشكلة مستعصية على الحل في هذه العلاقات . واذا لم يشاطرنا الآخرون هذه المبادرات على نحو ايجابي اليوم فاننا سنعمل مع اصدقائنا بصبر ومثابرة للتوصل الى هذا الحل في الغد " .

لعل خمس سنوات من المناقشات المتكررة للمسألة المصطنعة للحالة فسي افغانستان كانت تكفي لاثبات عقم هذه الممارسة الرامية الى الضغط على افغانستان واصدقائها . ان مشاركتنا في هذه المناقشة ترمي الى عدم السماح لاعدائنا بان يفلتوا بهذه الاكاذيب والتلفيقات التي لا يمكن ان تضي اية شرعية على هذه المناقشة التي لا مبرر لها .

لقد رفضنا رفضا قاطعا وشجبنا نتيجة هذا التدخل والممارسة غير القانونية في الماضي وسوف نصوت ضد مشروع القرار A/39/L.11 ومهما كانت مرات اعتماد ذلك القرار غير الواقعي المنحاز والمحتيز في هذا المحفل او في اي محفل آخر ، فلن تكون له اية صلاحية . ولهذا فانه لن يلزمنا ، ونحن نحث جميع الوفود ذات القرار المستقل والتي ترجو الاسهام ايجابيا في حل سلمي مبكر للمشكلة ان تحجب تأييدها عن هذا التكتيك التسويفي بالغ الضرر .

ولا يجب ان تسمح لقصر النظر وروح المغامرة اللتين اتسم بهما هذا التكتيك واتسمت بهما الاستراتيجية الشاملة للمسؤولين عن الحرب غير المعلنة بان تعوق التوصل المبكر للحل السياسي . لنتخلى عن المكاسب قصيرة الاجل التي تنجم عن اتخاذ وضع ما يسمى بدولة خط المواجهة ولتتوقف المحاولات الانانية للصيد في الماء العكر لصالح الاستقرار طويل الاجل والصداقة والتعاون في منطقتنا . ولنتخلى عن الجمود والتعنت في محاولة تفادي المفاوضات المباشرة العملية المثمرة ولنعتنق سياسة واقعية متزنة تصلح كعنصر ايجابي لصالحنا جميعا .

السيد عبدالقادر (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى ، وللسنة الخامسة على التوالي يعرض علينا البند المعنون " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين " . ويذكر وفد بلادي بوضوح المناقشات السابقة حول هذا البند ، وفي كل مناسبة بدون استثناء كان ابرز ما ميزها احساس المجتمع الدولي العميق بالسخط والكرهية للغزو السوفياتي لافغانستان . وعند ما تعمد دولة عظمى ، وعضو دائم بمجلس الامن يقتضي واجبها المعلن صون السلم والامن

الدوليين وتأمينهما ، الى القيام بدلا من ذلك باستخدام قوتها لاخضاع كيان صغير ذي سيادة فان ذلك يشير فينا جميعا احساسا بالخطر الداهم . فاذا حدث ذلك في افغانستان واماكن اخرى الا يمكن ان يحل نفس المصير بغالبيتنا المعرضة لذلك بشكل مماثل ؟ ولذلك فانه من المحتم علينا ان نواصل ادانة اي انتهاك لقدسية حق أى دولة في الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية* .

وقد اخفق الاتحاد السوفياتي في اقناعنا بان تدخله واحتلاله وما تلى ذلك من تنصيبه لنظام عميل في افغانستان جاء تلبية لطلب من الشعب الافغاني بحمايته من تهديد خارجي . ففي ذلك انكار لحقيقة انه منذ حداثة تاريخ الامة الافغانية لم تحتج تلك الامة مطلقا الى قوات اجنبية تحمي استقلالها . ان شعب افغانستان معروف عنه الاعتزاز بالاستقلال ولعل استمرار نضال المجاهدين فيه التعبير الكافي عن رفضهم للاحتلال السوفياتي والنظام العميل المفروض عليهم .

ان الاخطار المصاحبة للتدخل العسكري الاجنبي واضحة للجميع فهذا العمل يشكل انتهاكا خطيرا وسافرا لميثاق الامم المتحدة ، وخصوصا عندما نجد ان مقترف ذلك قوة عظمى في النظام الدولي . فذلك يدعو الى التشكك في المبادئ الاساسية للمسلك المقبول في العلاقات بين الدول . ان المغامرة السوفياتية بدخول افغانستان قد نجم عنها دون شك تغير نوعي في بيئة الا من ليس فقط في المنطقة المباشرة فحسب بل وبشكل عالمي ايضا وهذا التطور الانتكاسي يعوق الجهود المبذولة من دول المنطقة لدعم التعاون والسلم والاستقرار الاقليميين وبشكل قيديا خطيرا عليها ، ويزيد حدة التوتر الدولي بشكل ملحوظ . ولا شك في ان الغزو السوفياتي لافغانستان ، منظورا اليه من الابعاد العالمية ، قد أدى الى تفاقم التوتر بين الشرق والغرب ويات حلقة في

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيخارد و مالد وناد و (غواتيمالا) .

سلسلة من الاحداث التي ادت الى انتكاس عملية الانفراج . كما زاد من المشاغل والقلق المشروع للمجتمع الدولي وخاصة لدى الامم الصغيرة .
وبالنسبة لنا في جنوب شرقي آسيا ، فان الاحداث في افغانستان تشابه سيناريو معروف لنا تماما . وأشير بذلك الى الحالة في كمبوتشيا حيث ارسلت دولة قوية قواتها الى دولة أضعف ونصبت نظاما عميلا بذريعة انها دعيت من قبل شعب كمبوتشيا . وفي ذلك المثال ايضا نجد ان هذا التبرير تدحضه المقاومة التي قام بها شعب كمبوتشيا ضد جيش الاحتلال ونظامه العميل ، ناهيك عن مئات الالوف ممن اللاجئين . وفي الواقع نجد ان كلتا الحالتين تشكل عملا من اعمال الانتهاك الصارخ للقانون الدولي بالتحدي السافر لميثاق الامم المتحدة والحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير والحقوق السيادية للدول .

اننا لا نحتاج الى ما يذكرنا بان جسامة الموقف في افغانستان ما فتئت تشكل سببا للقلق العميق والانشغال في كل مكان نظرا لاثارها على السلم والامن الدوليين . ان العمل الذي قام به الاتحاد السوفياتي قد ادين من جانب الجميع باستثناء قلة من اصدقاءه المعروفين ؛ ادين في الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وفي محافل دولية اخرى . وكان صوت العالم واضحا لا لبس فيه في المناذاة بان استمرار تواجد القوات الاجنبية في افغانستان لا يمكن قبوله حيث ان ذلك التواجد ليس ضد ارادة ورضيات الشعب فحسب بل ويشكل ايضا اغفالا صارخا لما يقضي به ميثاق الامم المتحدة .

وعلى الرغم من انكار الاتحاد السوفياتي فانه من الواضح ان هذا التواجد وقع واستمر بالمناقضة لرغبات الشعب الافغاني . والدليل على ذلك عدم تمكن الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من قوة نيرانه وقوته العسكرية ، من تحطيم ارادة المجاهدين . ان شجاعة وبسالة المناضلين الافغان تعتبران مثالا صا دقا لرد فعل جميع الشعوب المتمثل في رفض قوات الاحتلال الاجنبي . والواقع أن الثمن الذي دفعه الشعب الافغاني كان باهظا . فقد قصفت ودمرت مدن وقرى ؛ ونفذت ضد الشعب الافغاني عمليات انتقامية لاتعرف الشفقة ، وفر الملايين من بيوتهم . ومع ذلك ، بالرغم من الثمن الباهظ الذي دفع على شكل دماء ومعاناة ، وبالرغم من الصعوبات والقوة التدبيرية للأسلحة السوفياتية استمرت المقاومة بلا هوادة .

وستواصل ماليزيا دعمها لقضية الشعب الافغاني العادلة ، بأية طريقة عملية تقدر عليها ، في كفاحه الباسل لتحرير وطنه . وفي هذا الاطار ، قدمت حكومة بلدى للمجاهدين مرافق في كوالا لامبور لفتح مكتب لهم .

وأود ان اهنئ حكومة باكستان وحكومة ايران على ما ابديتهما من جلد وشجاعة وتصميم في مواجهة المهمة الضخمة المتمثلة في استضافة ما يربو على ٥ر٤ مليون ممن اللاجئين ، اخرجوا جميعا من ديارهم نتيجة استبداد اجنبي . وقد فهمنا ان عدد اللاجئيين وصل الى ٣ر٥ مليون لاجئ في باكستان والى أكثر من مليون لاجئ في ايران . وان التدفق مستمر نتيجة لتصعيد الاتحاد السوفياتي حملته لاخضاع الشعب الافغاني ، ويشكل اللاجئون بالفعل اكبر مجموعة من نوعها في العالم . وهذا في حد ذاته يوضح المأساة التي حلت بالشعب الافغاني ، ويجعل من القول بان جيشا اجنبيا استدعي لانقاذ افغانستان ادعاء تافها .

ويحدو حكومة بلدى الأمل في أن تدرك قيادة الاتحاد السوفياتي الحقيقة المتمثلة في ان محاولاته لاخضاع افغانستان ، سعيا منه لتحقيق اهدافه الاستراتيجية ، ستلقى مقاومة مستمرة من جانب الشعب الافغاني . ان مواصلة السير على الطريق الحالي

تفضي الا الى مزيد من سفك الدماغ والاضطراب ، مما يزيد من الخطر الذي يتهدد استقرار المنطقة واستقرار العالم . والمخرج الوحيد هو التسوية السياسية التي تعيد لافغانستان سيادتها واستقلالها ، وتصون تلك السيادة وذلك الاستقلال . ولذا فان حكومة بلدى تدعم دعما تاما جهود الامين العام من خلال ممثله الشخصي ، السيد ديبغو كورد وفيوز ، للتوصل الى حل سلمي . ويلاحظ وفد بلدى باهتمام تقرير الامين العام (A/39/513) ، بشأن هذا البند ، الذى يقول بأن الجهود مستمرة بحثا عن تسوية سلمية وشاملة . واننا لنأمل ان تفضي جهود السيد كورد وفيوز الى نتائج محسوسة ومتماشية مع مطالب وقرارات المجتمع الدولي .

ومعروض علينا مرة ثانية مشروع القرار (A/39/L.11) ، الذى يكرر المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من افغانستان ويشدد ، من بين جملة امور ، على الحاجة الى احترام وحدة اراضيها واستقلالها السياسي ووضعها غير المنحاز ، ويحث ايضا الاطراف المعنية مباشرة على العمل لتحقيق حل سلمي على الفور . وبلدى أحد ال ٦٤ المشتركة في تقديم مشروع القرار هذا ، الذى سيعتمد دون شك ، باغلبية ساحقة ، شأنه في ذلك شأن مشاريع القرارات المعاملة في الدورات السابقة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ادت الازمة

في افغانستان ، على مدى الاعوام الخمسة المنصرمة ، الى جراح عميقة في تلك الأمة ومزعجة الاستقلال في المنطقة وتدهور العلاقات الدولية . ان أسباب وعواقب هذه الازمة الخطيرة اوضح من ان تدحض او تخفى .

فافغانستان ، البلد الذى تربطنا بشعبه روابط تاريخية وثقافية عميقة الجذور تحول الى ميدان قتال ، مما ادى الى دمار شديد ومعاناة بشرية ضخمة . فنحن قلقون جدا ومنزعجون من المحاولات الجارية لفرض تغييرات على الشعب الافغاني باستخدام وسائل عسكرية ، ونعتقد انه يتحتم ان تكون للشعب الافغاني الحرية في تقرير مصيره واختيار نظامه الداخلي في اطار حركة عدم الانحياز .

ولا يمكن لآثار أزمة ذات ابعاد سياسية وانسانية كهذه ان تظل محصورة في افغانستان نفسها ، وهكذا فان تلك الآثار لم تقتصر على افغانستان . فالملايين من اللاجئين الافغان الذين لجأوا الى باكستان وايران ، وكذلك العدد المتواضع من الأسر الافغانية التي تحاول ان تبني حياة جديدة لنفسها في بلدان أخرى ، بما فيها تركيا ، ليست الا ضحايا للاضطراب الذي وقع في افغانستان . ان الزيادة المطردة في عدد اللاجئين الافغان تخلق وضعاً صعباً لا تزال تواجهه باكستان وايران . ولا يسعنا الا أن نشي على الحكومتين لتوفيرهما الملجأ والمساعدة الانسانية للاجئين الافغان .

لقد احطنا علماً بالرأى الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة بشأن الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، المتمثلة في أن الاهتمام الرئيسي ، بل الهدف الاساسي في الواقع ، للأمم المتحدة هو وضع حد لمعاناة الشعب الافغاني في اطار تسوية سياسية . وقد وصفت العودة الطوعية للاجئين الافغان الى ديارهم باعتبارها احد الشروط الاساسية للحل السلمي لازمة افغانستان . ونحن نود ان نعرب عن قلقنا بشأن انتهاك الاراضي الباكستانية والهجمات الجوية التي شنت عليها . ونشجب هذه الانتهاكات والهجمات .

لقد وصلنا منذ مدة طويلة ، الى مرحلة ينبغي لنا جميعاً ان ندرك فيها انه لا يمكن ان يكون هناك حل عسكري في افغانستان ، وأن تأخير السعي الجاد للتوصل الى حل سياسي ، ومواصلة الاعتماد على الوسائل العسكرية لن يفضيا الا الى زيادة المعاناة البشرية وخلق توترات خطيرة على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ولم تكف حكومة تركيا منذ بداية الأزمة عن الدعوة الى ايجاد حل سياسي .
وقد ابرزنا دائما الآثار الضارة المترتبة على هذه الازمة في مجال العلاقات الدولية .
وقد حددت مجموعات مختلفة من الدول الأعضاء العناصر الاساسية للحل
السياسي الشامل في افغانستان واعربت تلك الدول عن توقعات المجتمع الدولي وعن
استعدادها للاسهام على نحو فعال في ايجاد هذا الحل .
ويتبين بجلاء انه ينبغي ضمان انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان بغية
ايجاد حل عادل ودائم في هذا البلد يتيح استعادة علاقات حسن الجوار في المنطقة
وينبغي ان تستعيد افغانستان استقلالها ووضعها غير المنحاز وان تتوافر لها الضمانات
في هذا الصدد . ويجب ان يتمكن الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير
دون اى تدخل كما ينبغي ان يكفل للاجئين الافغان حق العودة الى بلد هم .
وسيظل الهدف الاول الذى يتعين بلوغه من خلال المفاوضات التوصل الى حل
سياسي مبكر يضمن حقوق الشعب الافغاني ومصالحه المشروعة . ونحن نعلق اهمية
خاصة على جهود الامين العام التي تتيح افضل الامال في ايجاد تسوية تفاوضية
وشاملة وسياسية .
ونحن اذ نوجه اهتمامنا الى الجولة التالية من المحادثات غير المباشرة المزمع
اجراؤها في مستهل العام المقبل ، نود ان نؤكد من جديد تأييدنا المطلق لمبادرات
الامين العام . ونحن نعتقد ان الوقت قد حان كي يخطو كل المعنيين بالأمر الى
الامام صوب تسوية الازمة الافغانية . ونلاحظ بمزيد من الارتياح والتقدير ما تبديسه
حكومة باكستان من تعاون كامل مع الامين العام في عملية المفاوضات غير المباشرة .
ونحن نعتقد آمالنا على هذه الجهود الدبلوماسية التي ينبغي لكل الاطراف
المعنية ان تشجعها وتؤيدها .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاسباب التي ساقها الاتحاد السوفياتي لتبرير تدخله في افغانستان واستمرار احتلاله لها ، غير مقبولة لدى الحكومة الاسترالية الحالية مثلما كانت مرفوضة لدى الحكومة السابقة منذ قرابة خمسة اعوام . اذ يدعى ان القوات السوفياتية دخلت افغانستان بناءً على دعوة ملحة من جانب حكومة كابول الشرعية ، وبالرغم من ذلك كان اول ما شهدته كابول اثر التدخل السوفياتي اغتيال الرئيس الذي كان موجوداً آنذاك واحلال نظام جديد يسيّر في ركاب الاتحاد السوفياتي . ومن ثم فان المنطق العادي للامور يفند الأساس الذي استند اليه الاتحاد السوفياتي في تبرير اعماله .

والواقع ان بلداً صغيراً نامياً وغير منحاظه تاريخه وتقاليده العريقة وتربطه بالاتحاد السوفياتي علاقات وثيقة تعرض للغزو من جانب جاره الشمالي العملاق وبالتالي امكن تنصيب هذا النظام سالف الذكر .

ان افغانستان لم تشكل ابداً اي تهديد لأمن الاتحاد السوفياتي . بل ان ما شهدناه هو محاولة أخرى لتوسيع مجال السيطرة السوفياتية . ونتيجة لهذا الانتهاك الصارخ لأحكام ميثاق الامم المتحدة ومعايير السلوك الدولي تشعر دول أخرى من الدول الاعضاء الصغيرة والنامية وغير المنحازة بأنها اصبحت اقل امناً . وقد اعتمدت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية وبأغلبية ساحقة ، قرارات تدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من افغانستان . ولم يتسن تنفيذ هذه القرارات بسبب رفض الاتحاد السوفياتي الاعتراف باختصاص الجمعية العامة في هذا الصدد . ويصدر ذلك عن دولة عظمى تسارع دائماً الى انتقاد الآخرين لتوانيتهم عن الالتزام بقرارات هذه الجمعية .

ويتضح من الاغلبية التي اعتمدت بها القرارات المتعاقبة في هذا الصدد ان المجتمع الدولي ليس مستعداً لقبول الحالة الناشئة عن استمرار الاحتلال السوفياتي لافغانستان شأنه في ذلك شأن غالبية الشعب الافغاني ذاته . فلا يمكن القول بأنه يرحب بالقوات السوفياتية باعتبارها القوات الفاتحة المحررة بل يناصبها العداً ، الامر

الذى يعنى أن تلك القوات لا تكون بمأمن الا داخل مواقعها الحصينة فى المــــــدن الرئيسية . فهي لا تلقى فى انتقالها الى الريف سوى المخاطر .
والحكومة الاسترالية لا تدين فحسب التدخل فى حد ذاته ولكنها تستنكر ايضا التكتيكات العسكرية التى مازالت تلجأ اليها القوات السوفياتية فى افغانستان فى محاولاتها لاجضاع الشعب الافغانى لاسيما وانها شنت فى حملاتها الأخيرة على وادى بانغشير ولوبار ومناطق اخرى عمليات قصف مكثف ولا تؤدى هذه الا ساليب الا الى زيادة معاناة الشعب الافغانى .

ان عنوان البند المطروح الآن للمناقشة درس بعناية وكان اختياره مناسباً .
فنحن لا نناقش الحالة فى افغانستان فحسب وانما ايضا آثارها على السلم والأمن الدوليين .
وفى هذا السياق ، يجدر ان نذكر انفسنا بأن التدخل السوفياتى فى افغانستان واحتلالها اسهما اكثر من اى عمل آخر فى وقف عملية الانفراج وتمهيد السبيل للحالة المتوترة والخطيرة للعلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والتي نشأت فى السنوات الاخيرة .
ومن ثم فقد تأثرت جميع البلدان بالتدخل فى افغانستان ، وان كان الشعب الافغانى هو الذى يتحمل بالتأكيد القسط الأعظم من العواقب الوخيمة .

وكما ادى التدخل فى افغانستان الى تفاقم الحرب الباردة بيد وانما ما من شئ أقدر على اعادة مناخ الثقة الدولية من ان يقبل الاتحاد السوفياتى حلاً سياسياً فى افغانستان . اذ انه من صالح جميع الدول الأعضاء ، ومنها الاتحاد السوفياتى ، ان يطرأ هذا التحسن على المناخ الدولى .

وفى هذا السياق تابع الوفد الاسترالى بمزيد من الاهتمام على مدى عام بأكمله ، أعمال الأمين العام وممثله الشخصى السيد ديبفوكورد وفيز ودرسنا التقرير (A/39/513)
بعناية . ويود الوفد الاسترالى ان يكرر تأييده القوى لجهود الأمين العام والسيد كورد وفيز ويجدد لهما تأكيدنا بالتعاون على الوجه الاكمل .

وقد تسنى للأمين العام ان يحرز بعض التقدم صوب التسوية التفاوضية ، ولهذا السبب نجد انه جدير بالتهنئة . بيد ان التنبؤ بأن حلا يلوح في الافق يعد من قبيل السذاجة نظرا للموقف الذى ينتهجه نظام بابرارك كارمال وسادته السوفيات . ويبدو انه قد حدث بعض التقدم المثمر في المحادثات عن " كئب " التي اجراها الممثل الشخصي للأمين العام في جنيف في اواخر آب/اغسطس ١٩٨٤ واشترك فيها ممثلون عن باكستان وافغانستان مع احاطة ممثل ايران علما عن قرب بما كان يجرى فيها ويحدو حكومة استراليا الامل في أن يؤدي العمل الذى تضطلع به الأطراف ذاتها لتقييم طبيعة الاجراءات المحددة المتوخاة في التسوية ومغزى هذه الاجراءات ومدى ترابطها الى خطوة كبيرة الى الامام .

ونحن نتطلع الى الجولة القادمة من المحادثات التي ستعقد في شباط / فبراير من العام القادم . وندعو جميع الأطراف المعنية ، ولكن بصفة خاصة ذلك الطرف الذي يادر بالعمل العسكرى ، الى دخول هذه الجولة القادمة من المحادثات برغبة جادة في الوصول الى هدف مما يسمح للأمين العام بتقديم تقرير عن احراز تقدم حقيقي .

ومن غير المناسب أن أختتم كلمتي دون الاشارة الى الوضع المفجع للاجئين . ان ايران توفر الملاذ لمئات الآلاف من اللاجئين الأفغان . وتحمل باكستان عبءاً أشد ضخامة حيث وصل الى أراضيها نحو ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني . ولقد ترتب على ذلك أعباء غير محتملة على الاقتصاد الباكستاني ، وحكومتى تشيد بحكومة باكستان للطريقة التي تحملت بها مسؤولياتها . كما أننا نقدر تمام التقدير جهود منظمات الاغاثة الانسانية ، وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد أظهرت الحكومة الاسترالية تضامنها مع ذلك الجهد الدولي عن طريق اسهامها بما يزيد على ٢٣٦ مليون دولار في مساعدات الاغاثة والمساعدة الانسانية المقدمة للاجئين . وستستمر في تحمل نصيب عادل من تلك المسؤوليات .

لقد درست استراليا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.11 ، وستصوت تأييداً له ، أسوة بما حدث لمشاريع القرارات المماثلة في الأعوام السابقة .

وعندما تنتقد هذه المنظمة على فشلها في صيانة السلم ، فان الناقد يــــن لا ينتقد من في واقع الأمر الأمم المتحدة ذاتها ، بل تلك البلدان التي خرقت السلم أو انتهكت المبادئ الأساسية للميثاق .

وتعتقد الحكومة الاسترالية أن الدول العظمى تتحمل مسؤولية خاصة تجاه المجتمع الدولي في الدفاع عن الميثاق وعليها أن تتمسك في سلوكها بضبط النفس . وتنظر الدول الصغرى الى الأمم المتحدة مطلعة الى الحماية وتعزيز سيادتها وسلامتها الاقليمية . فالقوة ليست الحق ، كما قال وزير خارجية باكستان عند افتتاح المناقشة عصر هذا اليوم .

ان القرارات التي تجذب أغلبية عظمى في الجمعية العامة ، مثل مشروع القرار المعروف علينا ، تحمل ثقلاً يمكن أن يسمى الرأي العام العالمي ، ولذلك فان لها قوة معنوية معينة . والاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن البلدان الأخرى ، مسؤول عن أفعاله أمام المجتمع الدولي من خلال تقييم وحكم هذه الجمعية العامة . ويرى وفد أستراليا أن أعظم اسهام لتعزير سلطة الأمم المتحدة يتمثل في قيام الاتحاد السوفياتي الآن بالتفاوض من أجل انسحاب قواته فوراً من أفغانستان ، بما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة المتعاقبة الأربع والتي ستصبح خمسا عما قريب .

السيد ابوالحسن (الكويت) : ان معالجة الجمعية العامة

للمشاكل السياسية في العالم ، لهي في حقيقة الأمر امتحان لمدى قدرة الأمم المتحدة ، وفعاليتها في تحقيق وظيفتها الأساسية بمقتضى الميثاق ، هذه الوظيفة المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين . وبالتالي ، فان استمرار الجمعية العامة في مناقشة مشكلة سياسية معينة لأكثر من دورة ، وبدون أن يتغير شيء في شكل وطبيعة ومنهج تلك المعالجة ، لهو دليل على فشل المنظمة في اجتياز ذلك الامتحان ، وتخطي العقبات والمصاعب . وعند هذا يفرض السؤال المنطقي نفسه : لماذا هذا الفشل ، وهذا التعثر ؟ هل هو لنقص في الارادة السياسية للدول الأعضاء في تنفيذ ما اتفقوا عليه وأصدره من قرارات ؟ أم هو لركون الدول أصحاب العلاقة المباشرة في المشكلة الى مبدأ القوة والاعتماد عليها في العلاقات الدولية على حساب مبدأ الحق والعدالة وسيادة القانون ، واحترام رغبات الشعوب ؟

بيد و لوفد بلادى ، ومع الأسف ، ان التساؤل الأخير هو الصحيح ، فطالما تغلبت مفاهيم القوة على مفهوم الحق ، وطالما طمست مبادئ المساواة بين الدول في الحقوق والواجبات ، وطالما ابتلعت سياسات الهيمنة وخلق مناطق نفوذ ، حقوق الدول والشعوب في الاستقلال والسيادة والأمن والاستقرار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعايش السلمي ، وخصوصاً مع الدول المجاورة ، طالما حدث ذلك فانه من المنطقي بالتالي أن نجد المشاكل وقد بقيت دون حل ، بل قد ازدادت واستعرت .

ان الموضوع المطروح أماننا اليوم وهو قضية أفغانستان لهو احدى صور هذه المشاكل التي لها تلك السمات والخصائص التي أشرت اليها .
 لقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهدا كبيرا حتى الآن في سبيل تنفيذ القرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بهذه القضية ، ولقد عقدت تحسنت اشرافه وبمساعدة مبعوثه الخاص جولات عديدة من المفاوضات المطولة عرض لها الأمين العام في تقريره الملخص والوارد في الوثيقة A/39/513 . ورغم ان هذا التقرير يحمل في طياته بصيص أمل وخبوط نور ضعيفة ، الا أننا نعتقد بأن ذلك البصيص وتلك الخبوط ليست بكافية بعد لكي تضيئ الليل المخيم على شعب أفغانستان المسلم الصديق ، وتسير له طريقه ، وصولا الى الأمن والاستقرار .

وان وفد بلادى يتفق تمام الاتفاق مع ما ورد في الفقرة الثانية من تقرير الأمين العام آنف الذكر والذي يقول :

" وكنت على الدوام ولم أزل أرى أن الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة ، بل هدفها الأساسي ، في هذا السياق ينبغي أن يكون وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني " (A/39/513 ، الفقرة ٢) .

ان الكويت تشعر بقلق كبير ، ومتزايد لاستمرار معاناة الشعب الأفغاني المسلم والصديق ، ولاستمرار الاحتلال الأجنبي لأراضيه ومصادرة قراره السياسي الحر والمستقل ، ولاضرار الملايين منه الى تحمل مذلة ومصاعب الهجرة الجماعية الى الدول المجاورة هربا من بطش وجبروت القوات الأجنبية المحتلة والمتسلطة على مصائر ومصالح هذا الشعب المستقل وغير المنحاز .

ولا تستطيع الكويت ومن منطلق روح وتعاليم الاسلام السمحاء ، ومبادئ الحق والعدالة الا ان تنصر الصديق والضعيف في شدته ، وتقويه على المصاعب التي يعيش فيها . ولذلك فاننا ونحن نشيد ببطولات هذا الشعب المسلم ، الحريص على عقيدته السمحاء ، وعلى التزامه الكامل بحقه في العيش بسلام في ظل النظام الذي يختاره بعيدا عن أى تدخل أجنبي في شؤونه ، ومن أى كان ، لنكرر تقديرا للدول المستضيفة للاجئين وعلى رأسها باكستان وللمساعدات الانسانية التي تقدمها الدول والهيئات المتخصصة لرفع بعض من معاناة اللاجئين الأفغان وندعو المجتمع الدولي الى زيادة هذه المساعدات والى القيام بعمل دؤوب فردي وجماعي ، ومن خلال جميع المنظمات الدولية والاقليمية لتسهيل عودة الحياة الطبيعية الى شعب افغانستان .

ان السبب في استمرار المشكلة في اعتقاد وفد بلادى يعود الى عدم المرونة ، وعدم الاستعداد لتناول مسألة انسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الأفغانية ، وترك ذلك الشعب يقرر مصيره بنفسه وبدون أى تدخل خارجي في شؤونه . وان استمرار الاحتلال بالتالي سيسهم في جعل العنف أكثر انتشارا وأكثر تدميرا والهجرة أكثر تدفقا ، والمشكلة أكثر تعقيدا . لذلك فان الكويت تحت الاتحاد السوفياتي ، وهي الدولة الصديقة صاحبة المسؤوليات الخاصة في حفظ السلام والأمن الدوليين في العالم ، ولكونها احدى أكبر قوتين في العالم ، على الاستجابة للقرارات الدولية العديدة بشأن انسحاب القوات الأجنبية من افغانستان .

وهنا نود أن نكرر مرة أخرى أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال قبول الاعتداء على الحرية والسيادة والسلامة الاقليمية لأية دولة مستقلة أين كان موقعها ، بغض النظر عن كل المعاذير ، وكل محاولات التبرير التي سيقت والتي يمكن أن تساق ، فليس هناك أى عذر مقبول للتدخل في أية قارة أو منطقة أو أى مكان في العالم . والأمر الذي ترفضه الكويت بشدة أيضا هو الانتهاك التعسفي للحق الثابت لكل الشعوب والبلدان في الاستقلال واختيار المصير وطريقة الحياة بدون أى تدخل .

ان انكار هذا الحق يؤدي ولاشك الى تقويض القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وينحدر بالتالي بمستوى العلاقات الدولية الى تسلط القوة والفضول وسيادة قانون الغاب .

ولهذا فان الكويت ، تبارك وتدعم كل مجهودات الأمين العام في هذا الصدد ، وهي تتطلع الآن بأمل ورجاء الى الجولة القادمة من المحادثات المقرر لها أن تعقد في شهر فبراير من العام القادم وتتمنى أن تكمل بالنجاح ، ويتحقق بها انسحاب القوات السوفياتية بأسرع وقت ، ويعود اللاجئين الى ديارهم والى حياتهم الحرة والكريمة وتحترم الارادة الحرة لشعب أفغانستان في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي بعيدا عن أى لون من ألوان التدخل الأجنبي مهما كان نوعه .
ودعني يا سيادة الرئيس أختتم كلمتي بأن أقتبس من الفقرة الختامية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروف أمامنا اليوم حيث يقول:

" على اني ، في الوقت ذاته ، آمل مخلصا ألا تسمح الحكومتان كتابهما نظرا للأهداف التي حددتها بأنفسهما ليلوفاها من خلال العطية الدبلوماسية بأن يتأثر موقعاهما بصورة سلبية عند مائدة المفاوضات . ويجب عليهما أن تتذكرا أن التسوية الشاملة اعتبرت من البداية أكثر الطرق فعالية لحل جميع القضايا التي أفضت الى الحالة الراهنة ولا رساء الأساس الوطيد لعلاقات حسن الجوار في هذه المنطقة " (A/39/513 ، الفقرة ٩)
ان وفد بلادى ليشارك الأمين العام رجاءه وأمله ، ويؤكد له كل الدعم والتأييد في مهمته الرفيعة .

السيد كاسمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت الحالة في أفغانستان تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في جدول أعمال هذه الجمعية، وهي مشكلة لها آثار بعيدة المدى لا على استقرار تلك المنطقة من العالم فحسب وانما على السلم والأمن الدوليين أيضا .

ان استمرار التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان يشكل انتهاكا خطيرا لبعض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وهي : ضرورة امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأى دولة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ

تساوى الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير بما في ذلك حقهم في اختيار نظامهم السياسي والاقتصادى والاجتماعي بحرية .

تلك هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم السير المنظم للعلاقات بين الدول . وهي تشكل جزءاً حيوياً من القانون الدولي ، وينبغي النظر إليها على أنها قانون ملزم لا يخضع للتفسير الانتقائي . وليس بمقدور أى دولة أن تقف موقف اللامبالاة إذا استمر الخرق الصريح لتلك المبادئ . وعندما تقوم دولة عضو في هذه المنظمة ولاسيما دولة تحمل مسؤولية خاصة كعضو دائم في مجلس الأمن ، بازدراء تلك المبادئ وقرارات هذه الجمعية ، فانها تقوض ذات الأسس التي تقوم عليها المنظمة تقويضا خطيرا وتقوض أيضا قدرتها على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما .

وفضلا عن ذلك تشكل الأحداث المأساوية الجارية في أفغانستان عقبة خطيرة تعوق أى تحسن في المناخ الدولي واستعادة روح الثقة بين الدول الكبرى الضرورية للتوصل الى حلول مشتركة للمشاكل العالمية الملحة الأخرى .

وهناك جانب آخر للحالة في افغانستان يشير قلنا مشروعا . وهو ان الحالة في افغانستان اسفرت عن مشاكل انسانية خطيرة ذات حجم كبير . لقد اضطر حوالي ربع سكان افغانستان الى النزوح عن ديارهم واجبروا على طلب المأوى في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة مصففة خاصة بافغانستان وايران . ونحن في تايلند نواجه عبئا مشابها ترتب على حالة مماثلة في كمبوتشيا . ولذلك ، فان الوفد التايلندي ، يود ان ينتهز هذه الفرصة ليقدم تحية خاصة الى بافغانستان والى ايران لجهودهما التي لا تكل لرفع المعاناة عن اللاجئين الافغان التمساء . وواقع الامران الافغان اللاجئين الى بافغانستان يشكلون اكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم . ولا يزال يحدونا الأمل في ان تتم تهيئة الظروف فوراً لتمكين اللاجئين الافغان الذين طالت معاناتهم من العودة الى ديارهم في أمن وكرامة .

وتشهد المقاومة البطولية للشعب الافغاني وللمجاهدين على ان التدخل العسكري في افغانستان لن ينجح . ولا يزال الشعب الافغاني يثبت انه ليس على استعداد لقبول سيطرة غريبة واحتلال اجنبي . ويعتقد وفد بلادى اعتقاداً راسخاً بأن التاريخ سوف يكون شاهداً مرة اخرى على العزم الوطني والمنجزات الناجحة للشعب الافغاني في كفاحه الحالي من اجل الحرية والاستقلال .

لقد اصبحت افغانستان وتايلند عضوين في الأمم المتحدة في عام واحد هو عام ١٩٤٦ ولشعبينا تراثان متشابهان وتقاليد متشابهة في احترام الذات والاستقلال . وما لا شك فيه انه كانت لكلا البلدين والشعبين طموحات مشتركة في القيام بدور بنّاء في مجتمع الأمم دفعت بهما معا الى هذا المحفل . وأسوة بسائر البلدان ، وضع البلدان آمالهما في المستقبل في المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك تشعر تايلند بأسى عميق ان ترى افغانستان وهي تعاني للسنة الخامسة تحت نير التدخل العسكري الاجنبي ونهر حكومة فرضتها عليها دولة اجنبية . وفي مواجهة هذه السابقة الخطيرة التي تتضمن الانكار الصريح للاحكام والمبادئ الدولية الأساسية ، لا يمكن لأى دولة سواء كانت كبيرة او صغيرة ان تشعر بالأمن الكامل .

ان هذه الجمعية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، قد ادركت النتائج الخطيرة للتدخل العسكري في افغانستان، اعربت كلها عن قلقها العميق وطالبت مرارا بانسحاب القوات الاجنبية فورا وبشكل كامل من افغانستان حتى تتاح لشعب افغانستان ممارسة حقه في تقرير المصير. لقد اهدت تايلند دائما هذه المطالبات، لاننا نعتقد ان التسوية السياسية الشاملة لمشكلة افغانستان لا تزال ذات اهمية بالغة وذات طابع عاجل.

وينبغي ان تقوم هذه التسوية الشاملة على العناصر الاربعة التي اكدتها هذه الجمعية مرارا الا وهي: انسحاب القوات الاجنبية فورا من افغانستان؛ وحق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي او اعمال هدامه او قسر او تقييد من اي نوع كان؛ والمحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها؛ ويجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة.

وترحب تايلند بجهود الأمين العام وجهود مثله الشخصي السيد ديبفوكورد ونهيز سعيا الى حل سياسي والى الاسراع بالعملية الدبلوماسية الرامية الى تحقيق تسوية شاملة وفقا لقرارات هذه الجمعية ذات الصلة. ويحدونا الأمل في ان تحظى هذه الجهود بزخم آخر وان تلقى التعاون الكامل من جميع الاطراف المعنية، وبصفة خاصة تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة لتعزيز ودعم دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.11 الذي قدمه ببلاغة وزير خارجيته باكستان في وقت مبكر من بعد ظهر اليوم، يقدم الاطار المناسب للتسوية الشاملة لسياسة افغانستان. وهو يبرز رغبة هذه الجمعية القوية والمستمرة في ان ترى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة تطبق بصورة فعالة، وورغتها في ضمان فاعلية المنظمة العالمية نفسها. ويعتقد وفد بلادي - باعتباره احد مقدمي مشروع القرار - ان اعادة تأكيد تصميم المجتمع العالمي على تأييد الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب، سوق تحيي أمل شعب افغانستان في تحقيق تسوية عادلة ودائمة في افغانستان، ويحقق هذا الأمل.

السيد لي (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مما يدعو للأسف والظنق ان تضطر هذه الجمعية الى النظر في الحالة في افغانستان هذا العام مرة اخرى . لقد مضت اكثر من اربع سنوات منذ غزت القوات السوفياتية افغانستان . وناقشت الجمعية العامة واتخذت بأغلبية ساحقة مالا يقل عن خمسة قرارات تدبر الاحتلال السوفياتي المستمر لذلك البلد الذي كان غير منحاز . وهناك محافل دولية موقرة اخرى ، مثل حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والكونغرس ، شاركت الجمعية العامة في المطالبة بانسحاب القوات الاجنبية واستعادة استقلال افغانستان . وحتى الان تجاهل الاتحاد السوفياتي مطالب المجتمع الدولي هذه ، بل حاول استبعاد هذا البند من جدول اعمالنا . وفي وجه هذا العناد ، ليس امام كندا من خيار سوى ان تكرر اعتراضاتها القوية على الوجود العسكري السوفياتي في افغانستان .

لم يتمكن الاتحاد السوفياتي من ان يثبت ان هناك " اعتداء " خارجيا " ضد افغانستان من دولة اخرى . وانما البلد الوحيد الذي يقوم بذلك هو الاتحاد السوفياتي نفسه . ان نظام بابراك كارمال ، الذي تولى السلطة في كابول بقوة السلاح منذ اربع سنوات مضت لا يزال نظاما غير شعبي كما كان دائما . وتعد المقاومة الشعبية العنيفة التي لا تزال مستمرة ضد حكمه شاهدا واضحا على فشله في ارساء اي مظهر من مظاهر المشروعية السياسية . ويوضح انضمام افراد من الجيش الافغاني ومن موظفي الدولة الى المقاومة عدم قدرة نظام كارمال على السيطرة حتى على عائلته . ومن الواضح ان القوات السوفياتية المحتلة ليس لها غرض سوى الدفاع عن نظام كارمال ضد شعبه .

وفي هذه الاثناء ، ما زالت الحرب التي تشن لابقاء السلطة في قبضة هذا النظام تدمر البلاد وتنتشر الجوع لدى سكان افغانستان . ومن المقدران حوالي ٢٠ في المائة من سكان افغانستان قد اضطروا الى اللجوء الى باكستان وايران وهما البلدان المجاوران لها . وعلاوة على ذلك يستحيل علينا ان نحصي عدد المدنيين الافغان الذين دمرت بيوتهم ونفقت مواشيهم وقتل اقربائهم في هذه الحرب الرهيبة . ويستدل من الهجوم السوفياتي الكبير الذي شن في وادي بنشير هذا العام ، ان مستوى العنف لم يقل بعد ، بل زاد منذ ان ناقشت الجمعية العامة هذا الموضوع في العام الماضي .

وكذلك ، يؤثر الاحتلال السوفياتي تأثيرا خطيرا على البلدان الاخرى . فالبلدان المجاوران وهما ايران ، وعلى وجه الخصوص باكستان ، اضطرا ان يتحملا عبء استقبال ملايين اللاجئين الهاربين من هذه الحرب . وخلال العام المنصرم ، انتهك المجال الجوي لباكستان ، كما شنت هجمات ضد اراضيها ، مما ادى الى قتل ما يزيد عن خمسين شخصا وقد ادى الى عدد كبير من الدول ، بما فيها كندا ، هذه الانتهاكات لسيادة باكستان . وبالإضافة الى ذلك ، كان لوجود اكثر من ١٠٠٠٠٠ جندي سوفياتي على ارض افغانستان اثر ادى الى زعزعة الاستقرار في منطقة جنوب آسيا ككل . وهكذا عرقل هذا الأمر بصورة مباشرة اي تقدم في مجال تحقيق الاهداف الدولية مثل جعل المحيط الهندي منطقة سلم . وعلى العموم ، اسهم الاحتلال السوفياتي الذي يشكل بحق انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة في ايجاد مناخ عدم الثقة الذي يسود في الوقت الحاضر على الصعيد الدولي .

وتود كندا ان تعرب عن تأييدها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من اجل تحسين الوضع في افغانستان . وقد قام المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمل بارز لتلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين الافغان . وقد دعمته في عمله الدولتان المضيفتان ، وعدد كبير من البلدان ومنها كندا ، التي وفرت مساعدة انسانية لهؤلاء الاشخاص . وتود كندا ايضا ان تهنيء الأمين العام وممثلته الشخصي على الجهود الحثيثة التي بذلها حتى الان . وتؤيد كندا جهودهما الرامية الى ايجاد تسوية سياسية مقبولة وليا متمشية مع العناصر الاربعة الواردة في قرارات الأمم المتحدة . واخيرا لا بد من ان نشيد بباكستان لتأييدها هذه العناصر الاربعة التي تعتبر اساسية لآلية تسوية سلمية في افغانستان .

وتأمل كندا ان يعيد الاتحاد السوفياتي تقييم جهوده في افغانستان ، وان يعترف بشروطية الشروط الاربعة المسبقة لتحقيق السلم فيها والواردة في مشروع القرار A/39/L.11 . وتحت كندا الاتحاد السوفياتي على التعاون مع الأمين العام في مبادراته من اجل التوصل الى تسوية مقبولة لهذه المسألة الدولية الخطيرة ، يكون من شأنها ان تعيد الى افغانستان استقلالها وسيادتها ، وان تساعد على استعادة وضعها الحقيقي كبلد غير منحاز .

السيد مك وناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اتحدث

باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

ان التدخل الواسع النطاق من جانب الاتحاد السوفياتي في افغانستان ، والذي بدأ منذ ما يقرب الخمس سنوات هو عامل من أعمال القوة ضد شعب بلد نام وغير منحياز ، وقد سبب شعورا بالصدمة لدى المجتمع الدولي . واستمراره اليوم في احتلال ذلك البلد يبعث في نفوسنا جميعا القلق العميق . لقد دلّ الاتحاد السوفياتي بجلاء ، من خلال انتهاكه السافر لالتزاماته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، على استعداد له لتحقيق اهدافه باستخدام قوته العسكرية الهائلة . وقد رفضت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي هذه المحاولة لفرض نظام بالقوة على شعب افغانستان . وما برحت هذه الجمعية عاما بعد عام تدبر احتلال الاتحاد السوفياتي لافغانستان ، وتدعو الى انسحاب القوات المحتلة ، والى التوصل الى تسوية قائمة على التفاوض ، تسمح باستعادة استقلال افغانستان ووضعها ضمن المنحاز ، وتسمح لشعب افغانستان بأن يمارس كامل حقه في تقرير المصير ، وتمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم بأمان وكرامة . ومع ذلك استمر الاتحاد السوفياتي في احتلاله لافغانستان دون هوادة .

وفي الشهر الاخيرة ، صعّد الاتحاد السوفياتي جهوده العسكرية ضد قوات المقاومة . والشقاء الانساني الذي يعانيه الان شعب افغانستان نظيمة حقا ، ومن الواضح ان كل ما يريده شعب افغانستان هو حرية تقرير مستقبله ، وهذا حقه . ومع ذلك ، تزهق ارواح الرجال والنساء الابرياء ، وتدمر منازلهم عندما تحاول قوات الاحتلال ان تقع

مقاومتهم الباسلة . ان الدول العشر تدين هذه الهجمات على المدنيين الافغان ، والدمار الشامل الذي يحل بالقرى ومنشآت الري والمزارع والمحاصيل ، وزرع الالغام بشكل عشوائي في طرق البلد . والدول العشر قلقة من جراء نقص المواد الغذائية ، وسوء التغذية ، وارتفاع معدل وفيات الاطفال في المناطق الريفية في افغانستان . وقد اتضح هذا العمام تزايد الطق الدولي من انتهاك حقوق الانسان في افغانستان من القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على توصية لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص بشأن افغانستان وذلك للمرة الاولى . وتتطلع الدول العشر الى دراسة تقرير المقرر المعين في الدورة الحادية والأربعين للجنة .

لقد اضطر اكثر من عشرين في المائة من شعب افغانستان الى الفرار من بلادهم . وهذه الهجرة ما زالت مستمرة ، ويتدفق المزيد من اللاجئين الى المخيمات الموجودة في البلدان المجاورة كل شهر . ففي باكستان وحدها ، هناك اكثر من ثلاثة ملايين لاجئ افغاني ، وهو اكبر حشد من اللاجئين في العالم . وتشعر الدول العشر بقلق عميق ازاء القتلى المدنيين الباكستانيين واللاجئين الافغان الذين سقطوا نتيجة الهجمات على الأراضي الباكستانية التي شنت من داخل افغانستان ، وتعرب عن استيائها لانتهاك حدود باكستان .

وتدرك الدول العشر ادراكا عميقا العبء الباهظ الذي يفرضه اللاجئون على الدول المضيفة . ويسهم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء اسهاما ملحوظا في الجهود المبذولة لتقديم المعونة الدولية ، وسوف يستمر في اسهامه طالما ظلت الحاجة قائمة على ذلك .

وبينما لا يجب اغفال محنة اللاجئين ومعاناتهم ، فان المساعدة المقدمة اليهم لا يمكن الا ان تكون علاجا مؤقتا . وما يطلبونه هو امكانية العودة الى ديارهم . وقبل ان يتمكنوا من تحقيق ذلك بأمان وكرامة ، يجب ان يتوفر الحل السياسي الحقيقي الذي يسمح لافغانستان ان تسترد استقلالها التقليدي ومركزها غير المنحاز بعيدا عن التدخل الاجنبي ، وان يمنح الشعب الافغاني كل امكانيات ممارسة حقه في تقرير المصير . ويقتضي

ذلك قبل كل شيء الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من افغانستان . وقد اُرسِت هذه الجمعية تلك المبادئ التي يجب ان تحترم في ساعي تسوية القضية الافغانية . وتعرب الدول العشر عن استيائها ازاء رفض دولة الاحتلال قبول اي قرار يتفق مع هذه المبادئ ، رغم انها حظيت بتأييد الأمم المتحدة .

وقد أيدت الدول العشر مختلف الاقتراحات التي طرحت من أجل التوصل الى حل سياسي يستند الى المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ، وقد تمت تأييدها وتشجيعها لمبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي ، ورحبت بجهود حركة بلدان عدم الانحياز ، وأعربت عن تأييدها الكامل لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ الذي أدى الى قيام الأمين العام بتعيين ممثل شخصي له ليبدل مساعيه الحميدة لايجاد تسوية سياسية وفقا لأحكام ذلك القرار . وتذكر الدول العشر باقتراح الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨١ من أجل ايجاد التسوية السياسية الشاملة للنزاع . وسعى ذلك الاقتراح ، مع المراعاة التامة للمصالح المشروعة لبلدان المنطقة ، الى وضع حد للتدخل الخارجي واقامة ضمانات تحول دون حدوث تلك التدخلات في المستقبل . ومع ابقاء الدول العشر على هذا الاقتراح وابداء استعدادها لاجراء مناقشات بشأنه ، تعرب عن استعدادها لتأييد أى مبادرة بناءة أخرى ترمي الى ايجاد حل سياسي مرضي . بيد أن الدول العشر ما زالت تؤمن بأن التسوية التي يؤيدها الشعب الأفغاني في النهاية والتي تأخذ في الحسبان تماما حقه الأساسي في تقرير المصير ، هي التي تحقق السلم الدائم والاستقرار في المنطقة .

وما زالت الدول العشر تتابع باهتمام الجهود الحالية التي يبذلها الأمين العام ومثله الشخصي لتحقيق تسوية سياسية داخل اطار الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فهي تشعر بالقلق ازاء الايقاع البطيء الذي تتسم به المناقشات غير المباشرة والصعوبات التي صادفت الجهود المبذولة للتغلب على العقبات القائمة . وأعربت الدول العشر عن أسفها لأن الاتحاد السوفياتي لم يتقدم بعد بالاسهام الايجابي اللازم لانجاح تلك الجهود . وتعرب الدول العشر عن قلقها بصفة خاصة ازاء عدم احراز أى تقدم بشأن المسألة المتعلقة بسحب قوات الاحتلال وهو الأمر الذي يشكل المطلوب الأساسي لأي حل .

ان احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان يشكل تهديدا مستمرا للاستقرار في تلك المنطقة ، وخطرا دائما على السلم والأمن الدوليين . ان هذه المناقشة تبرز الأهمية التي مازال المجتمع الدولي يعلقها على مسألة أفغانستان وتؤكد من جديد رفض الجمعية العامة قبول الأمر الواقع في هذه الحالة . وتشعر الدول العشر بالثقة ان الجمعية ستؤكد مرة أخرى ، بتصويتها على هذه المسألة ، رغبتها المستمرة لايجاد تسوية سياسية حقيقية في أفغانستان .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)
(ترجمة شفوية عن الروسية) : من المفروض أن تكون الأمم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، أداة لصيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم بين الشعوب . ولكن ، مع الأسف الشديد ، تتعرض هذه الأداة الهامة لمحاولة استخدامها لتحقيق مصالح خاصة وبطريقة خسيصة جديدة بالازدراء . وهذا ما يحدث في الدورة الحالية للجمعية العامة التي تتورط مرة أخرى في دراسة ما يسمى بالحالة في أفغانستان . ان عنوان هذا البند ، كما يظهر في جدول الأعمال ، يوضح أن هدفه الرئيسي هو محاولة منع الشعب الأفغاني من تطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره نتيجة لثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

والواقع ان الهدف من ذلك هو الرغبة في تقويض أمن أفغانستان ، ومحاولة انكار الحق السيادي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية - الدولة المحبة للسلم غير المنحازة والعضو في الأمم المتحدة - في حسم المسائل التي تقع داخل اطار الاختصاص الوطني لشعب وحكومة ذلك البلد وحده . وتتعارض هذه المحاولات والأعمال بصورة صارخة مع قواعد القانون الدولي المعترف بها من الجميع وتشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة .

ولذلك ، فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تماما ويساند باخلاص موقف وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية الذي أعرب - في بداية هذه الدورة

والحوم مرة أخرى - عن رفضه القاطع لفكرة مناقشة ما يسمى بالحالة في أفغانستان . ومع ذلك ، يشترك وفدنا في هذه المناقشة انطلاقاً من رغبته في الدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتأييد الجهود التي يبذلها ذلك البلد من أجل تطبيع الحالة في ذلك الجزء من العالم ، وكشف الأهداف الحقيقية - في ضوء الحقائق والبيانات الفعلية - لأولئك الذين يقومون بحملة دعائية مسعورة ضد أفغانستان والسوفيات .

ويكمن جوهر هذه المسألة في أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي واجهت منذ الأيام الأولى لوجودها نتيجة للشورة الوطنية الديمقراطية التي قام بها ذلك البلد ، مقاومة ضارية من جانب الإمبريالية الدولية وعملائها والقوى الرجعية بجميع أشكالها التي لجأت إلى التدخل العسكري الواسع النطاق والمنسق في شؤون ذلك البلد . وكان الهدف من هذا التدخل واضحاً تماماً منذ البداية ، وهو إعادة العهد المظلم للاقطاع والعصور الوسطى على أرض أفغانستان ، وفي نفس الوقت ، إرهاب الشعوب الأخرى التي تكافح من أجل التحرير الوطني والاجتماعي وفي سبيل الحرية والاستقلال .

ولن يمكن إخفاء ذلك باطلاق التلفيقات الخبيثة واستخدام الحيل الكلامية البارعة أو الأباطيل التي لجأ إليها بعض المتكلمين حتى في جلسة اليوم . وتقع المسؤولية الرئيسية بجميع جوانبها على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار التوتر الحالي في المنطقة المحيطة بأفغانستان وفي منطقة جنوب غربي آسيا بوجه عام . وفي محاولة من الولايات المتحدة للثأر بسبب ضعف مركزها الاستراتيجي في منطقة الخليج الفارسي ، تلجأ إلى الإرهاب - الذي ارتفع شأنه إلى مستوى السياسة التي تنتهجها الدولة - وتفعل كل ما في وسعها للابقاء على مناخ مشحون بالتوتر الشديد في ذلك الجزء من العالم ليتسنى الافادة من تلك الحالة في التدخل ، بلا وازع من ضمير ، في شؤون دول تلك المنطقة ، مثلما فعلت في الشرق الأوسط وفي جنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية .

ولشأن هذه الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان ، مازالت واشنطن تمويل الجماعات الأفغانية المنشقة والمناهضة للثورة بمبالغ تجاوزت ٣٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الأخيرة . وبناءً على تعليمات واشنطن يجري تزويد هؤلاء الإرهابيين بمدافع المورتار ومنصات إطلاق القذائف والألغام والمواد السامة والأسلحة الأوتوماتيكية وبنادق القناصة : ان واشنطن هي بالذات التي تقدم ضمانات تأييدها الشامل لهؤلاء اللصوص . كما أن مبعوثيها السريين هم الذين يتولون في وضوح النهار تسليم شيكات بملايين الدولارات ، لتغطية احتياجات المناهضين للثورة ، وتبذل بسخاء وعودها بالتوسع باستمرار في تقديم هذه المساعدة وبزيادة عدد المستشارين الأمريكيين باستمرار .

ان الحرب غير المعلنة التي تشنها الولايات المتحدة ضد أفغانستان هي جزء فقط من خطة أمريكية بعيدة المدى لقلقلة الحالة في المنطقة بأسرها — من جنوب آسيا الى الخليج الفارسي .

وفي إطار هذه السياسة ، حدد لباكستان دور خاص تقوم به — وهي التي تستخدم أراضيها في اعداد وتنفيذ الأعمال العدوانية التي تشن ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، كما يوجد على أرض باكستان ما يقرب من ١٠٠ مركز للتدريب على عمليات حرب العصابات التخريبية المضللة ، توفر التدريب لتشكيلات اللصوص المسلحين . ويأتي تمويل هذه الأنشطة عن طريق المصادر الأمريكية ومن خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تبلغ ٣٢ بليون دولار تدفعها واشنطن الى اسلام آباد بموجب اتفاقية مبرمة بين البلدين .

ومن هذه المراكز واعتبارا من عام ١٩٧٨ ، بدأت العصابات المناهضة للثورة والمجهزة بالأسلحة الحديثة ، في التسلسل بحشود هادرة الى جمهورية أفغانستان الديمقراطية حيث تنشر الموت والدمار .

وكما اوضح وزير خارجية أفغانستان شاه محمد دوست ، في بيانه في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة :

"لقد قتل الآلاف من الأبرياء ، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ . . . وبلغت التكلفة الكاملة بالنسبة للاقتصاد الوطني لبلادي ما يقارب ٣٤ بليوناً من العملة الأفغانية ، وهذا يعادل ثلاثة أرباع الاستثمارات الاجمالية للتنمية أثناء فترة الـ ٢٠ عاماً الماضية قبل ثورة ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٢٨ ."

(A/39/PV.12 ، ص ٣٣)

لكن أولئك الذين يشنون الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان ويذكون نيرانها ، ينظرون الى ذلك على أنه أمر تافه لا يستحق الاهتمام .

ان زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة لباكستان في النصف الثاني من أيار / مايو الماضي ، قد أوضحت اعتزام واشنطن زيادة امداداتها من الأسلحة لمناوئسي الثورة الأفغان ، واعطاء العدوان ما يسمى بطابع كمي جديد ، كما أوضحت رغبة الولايات المتحدة في جذب اسلام آباد بشكل أكبر في شراكها . وعلى كل حال ، فان باكستان ، التي لا يتعرض لها أحد بالتهديد ، هي التي اختيرت مقراً للقيادة المركزية للولايات المتحدة في تلك المنطقة ، تلك القيادة التي يشمل مجال أنشطتها ١٩ دولة من دول آسيا وافريقيا ، من بينها أفغانستان . وتضطلع هذه القيادة ايضا بـ توزيع قوات الانتشار السريع . وقد زاد ذلك البلد ما يتزود به من الأسلحة الأمريكية ومنها قاذفات القنابل من طراز ف- ١٦ ، ومنشآت المدفعية المتنقلة ، والناقلات المدرعة . ومن الواضح أن الولايات المتحدة تحرض باكستان على القيام بأعمال أكثر طيشاً ضد جيرانها . وهي تبرهن بنفسها على أقصى درجات النشاط التدخلي .

وبالإضافة الى الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان ، كما ذكر ذلك السفير ظريف في بيانه بعد ظهر اليوم ، هناك عدد من الأعمال التي تبين أن بعض بلدان أخرى — ومنها الصين — أصبحت بارادتها أو ضد ارادتها منضمة الى أولئك الذين يشنون هذه الحرب غير المعلنة . ان نطاق الأعمال العدوانية والعدائية التي تعرضت

لها أفغانستان ، ذلك البلد المسالم ، النامي غير المنحاز، لواسع حقا . ونعتقد انه ينبغي لنا أن نسترمي الانتباه الى أن الولايات المتحدة والذين يعملون كشركاء لها ، مواصلة منهم لسياسة الضغط والابتزاز التي ينتهجونها ضد أفغانستان ، قد منعوا هذا العام مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي من اقرار برنامج المساعدة المقدمة لأفغانستان . وهذا العمل يستحق بلا شك الادانة الصريحة وهو يوضح أن الاممرياليسين لن يقفوا عند حد من أجل أن يعاقبوا - ان صح القول - من يجرؤون على عدم الامتثال لأوامرهم . وهذا يتناقض تماما والأحكام الأساسية التي تقوم عليها أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان أعمال وسياسات أولئك الذين يؤيدون الثورة المضادة في أفغانستان ، تتعارض بصورة أساسية مع المصالح الوطنية للشعب الأفغاني . لذلك ، فان المحاولات التي تبذلها تلك القوى ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية مآلها الفشل .

ان الشعب الأفغاني الذي أعلن اختياره في نيسان /ابريل ١٩٧٨ لمصمم تماما على حماية منجزات ثورته من اعدائه الخارجيين . . فبالرغم من الحرب الدائرة غير المعلنة ، تعد منجزات هذا البلد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبيرة . لقد تم الاضطلاع بمراحل شتى من الاصلاح الديمقراطي في مجال الأرض وموارد المياه . كما انشئت جمعيات تعاونية زراعية وشكلت لجان للفلاحين وارتفع الانتاج الزراعي ، كما زاد حجم الانتاج الصناعي بالمقارنة بالأعوام السابقة . وبصفة عامة زاد خلال السنة المنتهية في ٢ آذار/مارس من هذا العام ، اجمالي الناتج القومي بنسبة ٦ في المائة ، وزاد الدخل القومي للبلاد بنسبة ٥٤ في المائة ، وهذا يعني انه خلال العام الماضي تم انتاج بضائع أكثر وتقديم خدمات أكبر بالمقارنة بسنوات ما قبل الثورة . وتواصل البلاد توسيع أنظمة التعليم والصحة العامة ، كما تتقدم حملة القضاء على الأمية . وتستهدف القضاء على الأمية في المدن بحلول عام ١٩٨٦ ، وبحلول سنة ١٩٩٠ سيتم القضاء عليها في كل أرجاء البلاد .

ان نجاح الشعب الأفغاني ، الذي بدأ يجني ثمار ثورته - كما ذكر ذلك اليوم بصورة مقنعة للغاية من فوق هذه المنصة الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية - كان من الممكن ان يكون أعظم بكثير لو لم تعرقل القوى الامبريالية والرجعية التي تشن حربا غير معلنة ضد ذلك الشعب ، مسيرته من أجل التنمية على الطريق الذي اختاره ، هذه القوى التي تحاول في تكتيك لتحويل الأنظار ، ان جاز القول ، اثارة نوع من الضجة الدعائية في الأمم المتحدة بشأن ما يسمى بمسألة أفغانستان ويجدر بالأمم المتحدة أن ترفض مثل هذه المحاولات ، وأن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة على ايجاد تسوية سياسية حقيقية للمسألة المثارة حول أفغانستان ، يتماشى تماما مع المبادئ والسياسة الخارجية المسالمة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وهو ما سعت اليه أفغانستان طوال هذه السنين .

وتوجد أسس هذه التسوية في المقترحات المعروفة تماما والتي تقدمت بها جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ ، وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ . وهذه المقترحات جامعة وتشمل كل جوانب الحالة المحيطة بأفغانستان . وهذه المبادرات واقعية ومرنة نظرا لأنها تكفل حماية السيادة الوطنية وفي الوقت ذاته تمثل استجابة لمصالح جميع دول المنطقة .

وبفضل هذا الموقف الثابت المتزن الذي اتخذته حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية وضعت معالم الخطوات الايجابية الرامية الى التوصل الى حل سياسي للمسائل التي أثيرت بصورة متعمدة حول أفغانستان .

لقد تمت الاشارة الى المحادثات الجارية بين أفغانستان وباكستان ، والتي بدأت في آب/اغسطس من هذا العام ، من خلال وساطة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كورد وفيز . وقد أعلن الأمين العام في تقريره بشأن هذه النقطة ما يلي :

" أوضح المتحاورون أن المناقشات قد ثبت جدواها وكان رأيهم أنها قد أجريت بطريقة عملية . كما أبلغني ممثلي الشخصي أن الشكل الجديد

للمحادثات التي تتم عن قرب عجل بالفعل من هذه العملية . ورأى أطراف
المحادثات أن النصوص قيد النظر تتطلب دراسة دقيقة وأبدوا استعدادهم
لعقد جولة أخرى من المحادثات في شباط/فبراير ١٩٨٥ . (A/39/513 ،
فقرة ٨)

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اذ يؤيد تماما - كما هو
الحال دائما - جهود جمهورية أفغانستان الديمقراطية من أجل التوصل الى تسوية
سياسية سلمية للحالة المحيطة بذلك البلد ، يود مرة أخرى أن يوضح - كما فعل
من قبل - اننا نؤيد تمام التأييد الوقف التام للتدخل المسلح ، وضمان عدم استثنائه
أو غيره . من أشكال التدخل الخارجي ، في الشؤون الداخلية لذلك البلد ،
وتهيئة الظروف التي من شأنها ان تحول دون مثل هذا التدخل مستقبلا . ونحن
نؤيد تطبيع العلاقات بين باكستان وإيران وجمهورية أفغانستان الديمقراطية . ونحن -
لهذا السبب - مقتنعون بأنه يجب ألا تستغل الأمم المتحدة لذكاء اللهب ولا ثارة
المشاعر بشكل مصطنع .

واذ نشير الآن الى مشروع القرار A/39/L.11 المعروف على الجمعية ، لابد
أن نوضح أن مضمونه يتعارض تماما ومصالح الشعب الأفغاني ، ويتناقض مع ميثاق
الأمم المتحدة الذي لا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .
ان مشروع القرار هذا صورة طبق الأصل من قرار مماثل قدم في العام الماضي ، وكان
يفتقر هو الآخر الى الواقعية السياسية ويتجاهل الحقائق الموضوعية ، ولا يأخذ في
الاعتبار اطلاقا المصالح المشروعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ولا المبادرات
والمقترحات البناءة التي تقدمت بها . ونحن نرفض تماما الموافقة على مشروع القرار
هذا . وبالتالي سيصوت وفدنا معارضا له .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تناقش الجمعية العامة الحالة في افغانستان - وهي مسألة تطرح فيها المبادئ الرئيسية لمنظمتنا . لقد سبب التدخل العسكري الاجنبي معاناة لا تعد ولا تحصى لسكان افغانستان طوال السنوات الخمس السابقة . واستخدمت الدولة الغازية بلا هوادة أحدث وسائل الحرب في جهودها لاختفاء المقاومة الشعبية . واضطر عدة ملايين من المواطنين الافغان الى ترك ديارهم .

ويشكل التدخل المسلح في افغانستان من جانب الاتحاد السوفياتي انتهاكا خطيرا للقواعد الاساسية للعلاقات الدولية ، ولا بد من ادانته دون تحفظ . ولا يسمح ميثاق الامم المتحدة باى استثناء في حظره استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول الاخرى .

ان الاتحاد السوفياتي عضو دائم في مجلس الامن ، وهي حقيقة ذات صلة كبيرة بمسألة افغانستان . ويجب ان تكون الاحكام الواردة في ميثاق الامم المتحدة رائد ككل البلدان - صغيرة كانت او كبيرة - في علاقاتها مع الدول الاخرى . بل ان الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن قد اناط بها الميثاق مسؤولية خاصة لاعلاء مبادئه فيما يتعلق بالسلم والامن الدوليين . وينتظر من هذه الدول ان تقدم القدوة لبقية دول العالم . ويوضح العدوان المسلح ضد افغانستان ان عضوا دائما في مجلس الامن لا يظلم بمسؤولياته في هذا الصدد بل على العكس من ذلك ، يمارس ذلك العضو بطريقة صارخة غطرسة القوة القائمة على التفوق العسكري .

ان معظم بلدان العالم اما صغيرة او متوسطة الحجم . والاحترام الشامل للقانون الدولي هو عنصر هام بوجه خاص للامن القومي لهذه الدول . بيد ان الدول الكبرى ايضا تخسر على المدى البعيد من تقلص المبادئ التي ترشد العلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة . ولن يكسب اى بلد من الاتجاه نحو الفوضى الدولية .

وتستخدم التكنولوجيا العسكرية المتقدمة في افغانستان في محاولة لقمع المقاومة

الشعبية . وقد تفاقم الوضع من جراء السياسة السوفياتية التي تمارس القصف العشوائي بما في ذلك قصف المناطق من المجال الجوي المرتفع ، وقد نجم عن هذه التكتيكات العسكرية معاناة ضخمة للسكان المدنيين ، وسببت دمارا كبيرا للهياكل الاساسية المادية والاقتصادية . ولا بد من ان نتذكر ان القانون الدولي العرفي ، بالاضافة الى الاتفاقات الدولية يتضمن مبادئ تستهدف منع اشكال معينة من الحرب العشوائية ومن استخدام بعض الاسلحة المفرطة في وحشيتها بوجه خاص في المناطق المحيطة المدنية . وهناك تقارير ثابتة واردة من افغانستان حول الانتهاكات الخطيرة لمبادئ القانون الدولي تلك .

ويجب ان يلاحظ ان الاتحاد السوفياتي قد شارك بفعالية في المفاوضات التي ادت الى ابرام البروتوكول الاضافي الاول الهام لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وعلاوة على ذلك وقع الاتحاد السوفياتي على هذا البروتوكول . والبروتوكول يعكس حالة وضع القانون الدولي بادراجه حظرا عاما على الهجمات العشوائية . والاتحاد السوفياتي طرف ايضا في اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨١ بشأن الاسلحة التقليدية المفرطة في الوحشية بوجه خاص .

وهناك عدد من التقارير التي تشير ايضا الى ان القوات التي يسيطر عليها السوفيات قد انتهكت بشكل خطير السلامة اقليمية لباكستان ، وسببت اضرارا كبيرة ، بشرية ومادية في ذلك البلد .

وقد اجبر القمع السوفياتي جزءا كبيرا من سكان افغانستان على الفرار من ديارهم وفي حالات كثيرة من بلدهم . والقى السيل المنهمر من اللاجئين ايضا عبئا ثقيلا على البلدان المجاورة ، ولا سيما باكستان ، التي اظهرت سخاء كبيرا في قبول هؤلاء اللاجئين وفي مساعدتهم .

واود ان اؤكد من جديد في هذا السياق تقدير الحكومة السويدية للانشطة الانسانية التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية . وقد واصلت حكومتي طوال السنة الماضية تقديم المعونات الانسانية من خلال مفوضية

الام المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية لشعب افغانستان الذى يتحمل المعاناة . ويحدو حكومتى الامل الصادق في ان تحظى الجماعات المستضعفة من الشعب الافغاني بمزيد من المساعدات الانسانية الدولية التي تكفل لها البقاء .

لقد تناولت في كلمتي بصورة اساسية الجوانب القانونية والانسانية للاحتلال السوفياتي لافغانستان . بيد انه ينبغي الا تنسى ان التدخل السوفياتي المسلح في افغانستان كان طاملا رئيسيا ايضا في تدهور المناخ السياسي الدولي في السنوات القليلة الماضية . وتحدد القرارات ذات الصلة التي اعتمدها هذه الجمعية في السنوات الماضية العناصر الضرورية للتوصل الى حل طائل ، وهي : ضرورة انسحاب كل القوات الاجنبية من ذلك البلد ، واحترام حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكومته ، ودعم سيادة افغانستان وسلامتها الإقليمية ، وتمكين الملايين من اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم في امان وشرف .

وقد ضمنت هذه المبادئ الهامة مرة اخرى في مشروع القرار المطروح طينا . وانني طمى اقتناع بان هذه الجمعية ستؤكد هذه المبادئ مرة اخرى وبأغلبية ساحقة . ان هذه المبادئ توفر الاساس للجهود التي يبذلها الامين العام من اجل التوصل الى حل سلمي لهذا الصراع . وتحظى مساعيه في هذا المضمار بالتأييد الكامل لحكومة السويد . وضد ما يؤدي التورط المباشر لعضو دائم في مشكلة ما الى استبعاد اي اجراء من قبل مجلس الامن ، يظل للجمعية العامة ان تعبر عن الارادة الجماعية للمجتمع الدولي ، وللامين العام ان يبذل مساعيه الحميدة ، وان يسعى بكل السبل المتاحة له في اطار سلطته للعمل من اجل السلام .

لذلك ، فانه بينما نؤيد كل التأييد جهود الامين العام ، تشعر حكومتى مع ذلك بقلق ازاء تدهور الحالة في افغانستان ذاتها من سيء الى اسوأ . ولا بد من الابقاء على حركة العملية الدبلوماسية الضرورية للغاية . وذلك لا يغير من حقيقة ان الحل الدائم لهذه المشكلة يقتضي وضع نهاية للعدوان السوفياتي ضد شعب افغانستان . فالانسحاب الفوري للقوات السوفياتية من افغانستان يشكل اهم عنصر قادر بمفرده على ايجاد حل سياسي لهذه المشكلة .

السيد العنسي (عمان) : ان استمرار الحالة الراهنة في أفغانستان على ما هي عليه من ظروف صعبة كما وجد مثلها في التاريخ المعاصر ، هو السبب الذي حدى بالمجتمع الدولي الى استهجان الطريقة التي تم بها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وضد السيادة الوطنية لهذه الدولة العريقة وشعبها المسلم المكافح المشهود له بالصبر وقوة الإرادة والاصرار على الحفاظ على كيانه ووجوده ، والايان العميق بالحرية ، والرافض دائما الخضوع للسيطرة الأجنبية .

ومن منطلق استمرار وثبات هذا التضامن الدولي مع شعب افغانستان ، تنظير الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الراهنة مجددا ، ومنذ عام ١٩٨١ في البند الخاص بالحالة في افغانستان وآثارها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين .

فالتدخل العسكري الأجنبي المسلح في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة أمر لا بد من رفضه والوقوف ضده . والحالة في افغانستان كانت ولا تزال منذ عدة سنوات كذلك ، ومن الصعب أن تستتب الأمور هناك بدون خروج قوات التدخل الأجنبي من هذه الدولة ، تلك القوات التي وقف المجاهدون الأفغان لصدّها ومحاربتها بشجاعة وإيمان منقطعي النظر .

ان الوضع الراهن في افغانستان يشكل تهديدا خطيرا لمقاصد وبادئ الأمم المتحدة ، ويقف ضد استمرار هذا الوضع كافة محبي الحرية والسلم في العالم ، لما يسببه ذلك من تعقيد للأمور الحياتية المختلفة الخاصة بهذا البلد وشعبها من كافة النواحي وأولها الخسائر الجسيمة في الأرواح ، حيث يقتل العديد من البشر يوميا ويتشوه البعض ويتشرد البعض الآخر في ظل ظروف صحية ومعيشية حرجة للغاية. كما تؤثر الحالة الراهنة في افغانستان على الدول المجاورة ، وباكستان منها بصورة خاصة ، حيث وصل عدد اللاجئين الأفغان اليها ، حتى الآن ، لحوالي المليونين من البشر ، وقد تحطت باكستان مشكورة ومدافن انسانية سامية ايواهم ورعايتهم ، رغم ظروفها الاقتصادية المعهودة ، الى حين سنسوح الفرصة لهم للعودة بسلام لدايارهم ولادهم بانتهاء الأسباب القاهرة التي أبعدتهم عنها قسرا .

اننا نعيش في منطقة قريبة مما يجري في أفغانستان ، ونشعر بأن من الأهداف الرئيسية للوجود العسكري الأجنبي هناك هو تهديد الأوضاع القائمة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي وشبه القارة الهندية والمحيط الهندي ، والبحر الأحمر وبحر العرب وخليج عمان . ولذا فان هذه المشاعر مجتمعه تزيد من حالة القلق وعدم الاستقرار في تلك الأجزاء من العالم ، ولا تساعد على اقامة علاقات تكافؤ بين الدول وهو ما جعلنا دائما ننادى بالانسحاب العسكري الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان واعداد الاستقرار والهدوء لهذا البلد وللشعوب والبلدان المجاورة له .

يوم أمس فقط ، تهنيت بعض الدول الأعضاء القرار الذي تقدمت به منغوليا لهذا العام تحت رقم A/39/L.14 بشأن حق الشعوب في السلم ، وقد شرحت العديد من الدول وجهة نظرها حول مفهوم حق الشعوب في السلم ، وقد أيدنا هذا القرار من منطلق وعينا لأهمية العمل الدولي الصادق لاقامة السلم في العالم وحق الشعوب في هذا السلم ، وفرحنا لهذه الخطوة ، وسيزداد فرحنا ودعمنا لها فيما لو طبقت بالفعل على الحالة في أفغانستان وكبوديا وأمريكا الوسطى وفي بقاع الأرض الأخرى المتهبسة بالحروب والصراعات المدمرة .

اننا ، سيدى الرئيس ، في سلطنة عمان ، كما في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دول مسالمة ، نشدد الخير والسلامة لأنفسنا ولكافة الشعوب الأخرى ، وندعم كل ما من شأنه خلق ظروف أفضل للحياة السعيدة لأنفسنا وللآخرين ممن يشاطروننا نفس المشاعر . ولهذا كله كان موقفنا ثابتا من دعم كافة الجهود الطيبة التي يقوم بها الأمين العام وممثلوه الشخصيون ، وعلى رأسهم السيد كورد وفيز والمنظمات الدولية والدول المعنية الأخرى من أجل دفع العطية الدبلوماسية لخلق حل عادل وسريع للمسألة الأفغانية .

اننا احد الدول المتبنية للقرار A/39/L.11 بشأن الحالة في افغانستان ، وأشارها على السلم والأمن الدوليين منذ عرضه على الجمعية العامة منذ عدة سنوات ، والذي دفعنا لذلك دائما هو ايماننا وأملنا الكبير في ايجاد حل موفق وسريع لهذه القضية الانسانية

السيد سيلوال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتداول الجمعية العامة مرة أخرى بشأن الموقف الخطير في أفغانستان الناجم عن وجود القوات الأجنبية في ذلك البلد . لقد مرت أكثر من أربعة أعوام منذ اصدرت الجمعية العامة قرارا بأظبية ساحقة يدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية وذلك لا تاحة الحريسة لشعب افغانستان لأن يقرر مصيره بحرية . ومنذ ذلك الحين دعت الجمعية بشكل متكرر الى تسوية سلمية للمشكلة ، ومع ذلك فان الحالة في افغانستان مازالت دون تغيير .

وقد سبق ايضاح موقف نيبال من هذه المسألة عدة مرات في هذه الجمعية ومحافل أخرى . لقد عارضت نيبال بشكل منتظم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لتسوية النزاعات الدولية . واعتقادنا الراسخ أن كل الدول ، كبيرها وصغيرها ، لها الحق في العيش في ظل الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها . وقد كرست هذه الجادى في ميثاق الأمم المتحدة وهي الدعامة الأساسية للعلاقات الودية والعادلة بين الدول . وتعتقد نيبال أنه لا يمكن اقرار السلم والأمن الدوليين الا بالالتزام الدقيق بالميثاق من جانب جميع الدول الأعضاء واحترامها لجدائنه .

وانطلاقا من هذه الجادى الأساسية كررت نيبال في مناسبات كثيرة ذكر موقفها وهو أن انسحاب القوات الأجنبية يعد شرطا سببقا أساسيا للتسوية السلمية للحالسة فسي افغانستان . ان شعب افغانستان ينبغي أن يمكن من ممارسة حقه السيادى في تقرير المصير . وفضلا عن ذلك ، ففي سعينا للتوصل الى تسوية عادلة للحالة في افغانستان علينا أن نأخذ مشكلة اللاجئين فى الاعتبار . وينبغي تهيئة ظروف مواتية لتيسير عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم .

لقد أيدت نيبال على الدوام مختلف المحاولات التي تقوم بها بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والرامية الى التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة . ويود وفد بلادى أن يعرب عن تقديرنا وتأييدنا لجهود الأمين العام وممثله الشخصسى السيد ديبغو كورد وفيز لتحقيق تسوية سلمية في افغانستان .

ويحدونا الأمل مخلصين أن تنجح الجهود الدؤوبة للتوصل إلى حل . ويعتقد وفد نيبال أنه ينبغي مواصلة البحث عن الطرق والوسائل المفضية إلى حل سياسي للقضية . واننا ننشد جميع الأطراف المعنية هناك أن تقدم دعماً للأمين العام في جهوده للمساعدة على التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة .

ان وفد بلدي من بين مقدمي مشروع القرار A/39/L.11 ، لأننا نعتقد أن مشروع القرار هذا يوفر الأساس السليم الوحيد لحل الأزمة الحالية في أفغانستان .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٤٠